Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية

إسلام الصديق الكيلامي
جامعةُ الزَّاوية / كلّية الاقتصـــاد

عماد عمر عبدالله خليفة
كلية الاقتصاد / جامعة صبراتة

emad.khalifa@sabu.edu.ly

Libyan Foreign Policy Towards Africa in Light of Regional and International Changes: An Analytical Study

Islam Al-Siddiq Al-Kilami, Imad Omar Abdullah Khalifa

University of Zawiya / Faculty of Economics

Faculty of Economics / University of Sabratha

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 2026 /7/20 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر: 2026 /8/25

الملخص

تناول البحث موضـوع السـياسـة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، من خلال تحليل المحددات العامة التي حكمت هذا التوجه، وبيان أثر التحولات الإقليمية والدولية في فاعلية الدور الليبي داخل القارة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصـفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج التاريخي لفهم تطور العلاقات الليبية الأفريقية. وخلص البحث إلى أن أفريقيا تمثل دائرة استراتيجية مهمة في السياسة الخارجية الليبية، بحكم الموقع الجغرافي وقضـايا الأمن والهجرة والحدود ودول السـاحل والصـحراء. كما بيّن أن التحولات التي شـهدتها ليبيا بعد عام 2011 أدت إلى تراجع فاعلية الحضـور الليبي في أفريقيا نتيجة الانقسـام السـياسـي وضـعف المؤسـسـات. وأكد البحث ضـرورة بناء اسـتراتيجية أفريقية واضـحة، تقوم على توحيد القرار الخارجي، وتفعيل الدبلوماسية الليبية، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي ودول الجوار.

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية الليبية، أفريقيا، المتغيرات الإقليمية، المتغيرات الدولية، الاتحاد الأفريقي.

Abstract

This study examined Libyan foreign policy toward Africa in light of regional and international changes. It analyzed the main determinants shaping this orientation and explored the impact of regional and international transformations on the effectiveness of Libya's role within the African continent. The study adopted the descriptive analytical approach, while also benefiting from the historical approach to understand the development of Libyan-African relations. The study concluded that Africa represents a strategic sphere in Libyan foreign policy due to Libya's geographical location and its connection to issues of security, migration, borders, and the Sahel-Saharan region. It also showed that the transformations Libya experienced after 2011 weakened its role in Africa because of political division and institutional fragility. The study emphasized the need to develop a clear African strategy based on unifying foreign policy decision-making, activating Libyan diplomacy, and strengthening cooperation with the African Union and neighboring African states.

Keywords: Libyan foreign policy, Africa, regional changes, international changes, African Union.

السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية

المقدمة

تُعدّ السياسة الخارجية من أهم مجالات الدراسة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إذ تعكس الكيفية التي تتحرك بها الدولة في محيطها الخارجي، وتُعبّر من خلالها عن مصالحها وتصوراتها وأدواتها في التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى، ولم تعد السياسة الخارجية مجرد رد فعل آلي على ما يحدث في البيئة الخارجية، بل أصبحت عملية واعية تقوم على الاختيار بين بدائل متعددة، ومحاولة التأثير في البيئة الدولية أو التكيف معها بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مكانتها ومصالحها، حيث إن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة لا تنفصل عن فهم طبيعة بيئتها الداخلية، وموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الاقتصادية والسياسية، وكذلك طبيعة التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بها .[1]

وقد شهد النظام الدولي منذ نهاية القرن العشرين تحولات واسعة أثرت في أنماط السياسات الخارجية للدول، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع بنية الاستقطاب الثنائي، وما ترتب على ذلك من بروز قضايا جديدة في العلاقات الدولية، مثل الأمن الإقليمي، والهجرة، والتكتلات الاقتصادية، والتدخلات الدولية، وصعود دور المنظمات الإقليمية، وفي ظل هذه المتغيرات أصبحت السياسة الخارجية أكثر ارتباطًا بالبيئة الدولية والإقليمية، وأكثر تأثرًا بعوامل القوة والضعف داخل الدولة، الأمر الذي جعل تحليلها يتطلب النظر إلى عناصر الاستمرار والتغير، وإلى طبيعة الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية .[2]

وتحتل القارة الأفريقية موقعًا مهمًا في دراسة السياسات الخارجية للدول المطلة عليها أو المرتبطة بها جغرافيًا وتاريخيًا، فهي ليست مجرد مجال جغرافي واسع، بل تمثل فضاءً سياسيًا واستراتيجيًا تتداخل فيه قضايا الأمن والتنمية والحدود والهجرة والتكامل الإقليمي، وقد ازدادت أهمية أفريقيا في العقود الأخيرة مع تصاعد دور الاتحاد الأفريقي، وتزايد الاهتمام الدولي بالقارة، وارتباطها بقضايا الطاقة، والاستثمار، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتسوية النزاعات، ولذلك أصبحت العلاقات مع أفريقيا جزءًا مهمًا من حسابات السياسة الخارجية للعديد من الدول، خاصة الدول التي تمتلك امتدادًا جغرافيًا أو تاريخيًا داخل القارة .[3]

وقد ارتبط التوجه الليبي نحو أفريقيا بجملة من المحددات الجغرافية والسياسية والأمنية، حيث إن الحدود الليبية المفتوحة مع عدد من دول الجوار جعلت العلاقات الأفريقية جزءًا من حسابات الأمن القومي الليبي، كما أن الامتداد الصحراوي المشترك خلق تداخلًا بين القضايا الداخلية والخارجية، خاصة في موضوعات الحدود، والهجرة، والتهريب، وحركة الجماعات المسلحة، والتعاون مع دول الساحل والصحراء، فإن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا لم تكن مجرد توجه دبلوماسي، بل ارتبطت بضرورات جيوسياسية فرضها الموقع والبيئة الإقليمية المحيطة .[4]

ومع تصاعد المتغيرات الإقليمية والدولية، اتسعت أبعاد السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية، فلم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية أو الحضور الدبلوماسي التقليدي، بل شملت قضايا التكامل الأفريقي، والتعاون السياسي، والأمن الإقليمي، والهجرة، والحدود، والعلاقات مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، كما تأثرت هذه السياسة بالتحولات الداخلية الليبية، وبطبيعة البيئة الدولية المحيطة، وبمواقف القوى الإقليمية والدولية من القضايا الليبية والأفريقية، وهو ما جعل السياسة الليبية تجاه أفريقيا مجالًا مناسبًا لدراسة العلاقة بين الثوابت الجغرافية والتاريخية من جهة، والمتغيرات السياسية والأمنية من جهة أخرى .[5]

وبعد عام 2011 دخلت السياسة الخارجية الليبية مرحلة جديدة اتسمت بتعدد مراكز القرار، وتراجع فاعلية المؤسسات، وتأثر العلاقات الخارجية بحالة الانقسام السياسي والأمني، وقد انعكس ذلك على الحضور الليبي في الدائرة الأفريقية، حيث أصبحت العلاقات الليبية الأفريقية أكثر ارتباطًا بقضايا الاستقرار الداخلي، والحدود الجنوبية، والهجرة، ومواقف الاتحاد الأفريقي من الأزمة الليبية، فضلًا عن تأثير التدخلات الإقليمية والدولية في المشهد الليبي، وفي ظل هذه الظروف أصبحت دراسة

السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية مدخلًا مهمًا لفهم طبيعة التحول في الدور الليبي داخل القارة، ومدى استمرار بعض الثوابت الجغرافية والاستراتيجية رغم تغير البيئة السياسية المحيطة .[6]

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار موضوع **السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية** إلى عدة اعتبارات، من أهمها:

1. الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها القارة الأفريقية في توجهات السياسة الخارجية الليبية، بحكم الموقع الجغرافي والروابط التاريخية والسياسية.
2. ارتباط ليبيا المباشر بعدد من القضايا الأفريقية المهمة، مثل الأمن الحدودي، والهجرة غير الشرعية، والتعاون الإقليمي، والعلاقات مع دول الجوار.
3. ما شهدته البيئة الإقليمية والدولية من متغيرات متسارعة أثرت في طبيعة الدور الليبي داخل القارة الأفريقية.
4. الحاجة إلى دراسة التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها ليبيا خلال السنوات الأخيرة.
5. الرغبة في إبراز مكانة أفريقيا في السياسة الخارجية الليبية، وبيان مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في توجيه هذه السياسة.

مشكلة الدراسة

تُعد القارة الأفريقية إحدى الدوائر الأساسية في السياسة الخارجية الليبية، بحكم الروابط الجغرافية والتاريخية والسياسية التي تجمع ليبيا بدول الجوار والساحل والصحراء. وقد شهد التوجه الليبي نحو أفريقيا تحولات متعددة تأثرت بتغير النظام السياسي وتبدل الظروف الإقليمية والدولية، إلى جانب تزايد أهمية قضايا الأمن والحدود والهجرة والتنافس الدولي داخل القارة[7]. وبعد عام 2011، تراجعت فاعلية السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القرار وعدم استقرار البيئة السياسية. كما أسهم الانقسام السياسي والمؤسساتي في غياب رؤية موحدة لإدارة العلاقات مع الاتحاد الأفريقي ودول الساحل، وأضعف قدرة المؤسسات الدبلوماسية على تنفيذ سياسة خارجية واضحة[8]. وتزايدت هذه التحديات مع تصاعد التهديدات الأمنية على الحدود الجنوبية، وانتشار الهجرة غير الشرعية، وتنامي التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي. وعلى الرغم من امتلاك ليبيا مقومات جغرافية وسياسية تؤهلها للقيام بدور مؤثر في محيطها الأفريقي[9]، فإن عدم الاستقرار الداخلي حدّ من قدرتها على استثمار هذه المقومات. ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا في السياسة الخارجية الليبية وبين مستوى فاعلية ليبيا في إدارة علاقاتها الأفريقية. كما تبحث الدراسة مدى قدرة السياسة الخارجية الليبية على التوفيق بين ثوابتها الجغرافية والاستراتيجية والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة .[10]

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي : ما طبيعة السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟

التساؤلات الفرعية

1. ما المحددات التي حكمت توجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا؟
2. كيف أثرت المتغيرات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، وما آفاق تفعيل الدور الليبي داخل القارة؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيس: تتأثر طبيعة السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، كما أسهمت المتغيرات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل توجهاتها وأدواتها ودرجة فاعليتها داخل القارة الأفريقية.

الفروض الفرعية:

1. تحكم توجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا مجموعة من المحددات الجغرافية والتاريخية والسياسية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب طبيعة الأوضاع الداخلية الليبية.
2. أثرت المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا سيما الأزمات الأمنية في منطقة الساحل، والهجرة غير الشرعية، والتنافس الدولي على القارة الأفريقية، في توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا.
3. أسهم الانقسام السياسي والمؤسساتي، وتعدد مراكز صنع القرار، وضعف التنسيق الدبلوماسي والأمني في الحد من فاعلية السياسة الخارجية الليبية داخل القارة الأفريقية.
4. يرتبط تفعيل الدور الليبي في أفريقيا بتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، وتوحيد مؤسسات السياسة الخارجية، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي ودول الساحل والصحراء.

أهمية البحث

أولًا: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من تناوله للدائرة الأفريقية بوصفها إحدى الدوائر الأساسية في السياسة الخارجية الليبية، نظرًا لما تتمتع به من أهمية جغرافية وسياسية وأمنية ترتبط مباشرة بالأمن القومي الليبي. كما تبرز أهميته في تحليل المحددات الداخلية والخارجية التي حكمت توجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، والكشف عن أوجه الاستمرار والتغير في هذا التوجه في ظل التحولات التي شهدتها ليبيا والقارة الأفريقية. ويسهم البحث كذلك في إثراء الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الليبية، من خلال الربط بين المتغيرات الإقليمية والدولية وقضايا الهجرة غير الشرعية وأمن الحدود والتنافس الدولي ودور الاتحاد الأفريقي في إدارة الأزمات والنزاعات.

ثانيًا: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للبحث في إمكانية الاستفادة من نتائجه في التعرف على أبرز التحديات التي تحد من فاعلية السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، ولا سيما الانقسام السياسي وضعف التنسيق المؤسسي وتعدد مراكز صنع القرار. كما يمكن أن تسهم نتائج البحث في مساعدة صناع القرار والجهات المختصة على صياغة رؤية أكثر وضوحًا وفاعلية لإدارة العلاقات الليبية الأفريقية، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي ودول الجوار والساحل والصحراء في مجالات الأمن وضبط الحدود ومواجهة الهجرة غير الشرعية. ويساعد البحث أيضًا في تقديم مقترحات يمكن الاستناد إليها لتفعيل الدور الليبي داخل القارة، بما يحقق المصالح الوطنية ويدعم الأمن والاستقرار الإقليمي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على المحددات العامة التي حكمت توجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا.
2. تحليل أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية.
3. بيان انعكاس التحولات الداخلية الليبية على فاعلية الدور الليبي في أفريقيا.
4. رصد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا.
5. إبراز آفاق تفعيل الدور الليبي داخل القارة الأفريقية في ضوء المصالح الوطنية الليبية والمتغيرات المحيطة.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف واقع السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في توجهاتها، كما يستفيد البحث من المنهج التاريخي عند تتبع تطور العلاقات الليبية الأفريقية، ومن منهج تحليل النظم في دراسة تفاعل السياسة الخارجية الليبية مع بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية.

ويعد المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لطبيعة هذه الدراسة؛ لأنه يساعد على تفسير الظاهرة محل البحث، وتحليل أبعادها السياسية والأمنية والدبلوماسية، وربطها بالمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بها.

حدود الدراسة

أولًا: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، من خلال التركيز على المحددات العامة لهذه السياسة، وأثر التحولات الإقليمية والدولية فيها، والتحديات التي تواجهها، وآفاق تفعيل الدور الليبي داخل القارة.

ثانيًا: الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في ليبيا وعلاقاتها مع الدائرة الأفريقية، مع التركيز على دول الجوار الأفريقي، ودول الساحل والصحراء، والاتحاد الأفريقي بوصفه إطارًا مؤسسيًا مهمًا في العلاقات الليبية الأفريقية.

ثالثًا: الحدود الزمانية

تركز الدراسة على المرحلة المعاصرة، خاصة الفترة التي تلت عام 2011، مع الرجوع إلى بعض المراحل السابقة بالقدر الذي يساعد على فهم تطور السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، وبيان عناصر الاستمرار والتغير فيها.

الدراسات السابقة

أولًا: دراسة محمد رجب قدح، 2020 جاءت دراسة محمد رجب قدح بعنوان **السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا: نموذج الاتحاد الإفريقي 1991–2020**، وهدفت إلى التعرف على دور السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، من خلال اتخاذ الاتحاد الأفريقي نموذجًا للدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم، والمنهج التاريخي، وتوصلت إلى أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ارتبطت بجملة من الأهداف والثوابت، منها دعم التعاون الأفريقي، وتعزيز العلاقات السياسية، وتوظيف الاتحاد الأفريقي بوصفه إطارًا مهمًا للحركة الليبية داخل القارة، كما أشارت الدراسة إلى أن مرحلة ما بعد 2011 شهدت تراجعًا في وضوح السياسة الخارجية الليبية تجاه الدائرة الأفريقية، نتيجة عدم الاستقرار السياسي وتعدد مراكز القرار .[11]

أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ارتبطت بمجموعة من الأهداف والثوابت السياسية والاقتصادية والأمنية، وفي مقدمتها دعم التعاون والتضامن الأفريقي، وتعزيز العلاقات الثنائية والجماعية مع دول القارة، والمساهمة في دعم مشروعات التكامل والوحدة الأفريقية. كما كشفت النتائج أن الاتحاد الأفريقي مثّل إطارًا مؤسسيًا مهمًا للحركة الليبية داخل القارة، وأداةً وظفتها ليبيا لتعزيز مكانتها الإقليمية وتوسيع نطاق تأثيرها السياسي والدبلوماسي.

وبيّنت الدراسة أن ليبيا أدت خلال مراحل معينة دورًا بارزًا في دعم المؤسسات الأفريقية والمبادرات الرامية إلى تحقيق التكامل بين دول القارة، إلا أن هذا الدور شهد تراجعًا ملحوظًا بعد عام 2011؛ نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتعدد مراكز صنع القرار، وضعف التنسيق بين المؤسسات الليبية المعنية بالسياسة الخارجية. كما توصلت الدراسة إلى أن غياب رؤية وطنية موحدة تجاه أفريقيا انعكس سلبًا على مستوى الحضور الليبي داخل الاتحاد الأفريقي، وأضعف قدرة ليبيا على المحافظة على المكانة التي كانت تتمتع بها خلال الفترات السابقة.

الفجوة البحثية: ركزت الدراسة على السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا من خلال الاتحاد الأفريقي بوصفه نموذجًا رئيسيًا، ولم تتوسع في دراسة تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة في مجمل العلاقات الليبية الأفريقية، ولا سيما التنافس الدولي داخل القارة، والأزمات الأمنية في منطقة الساحل، وقضايا الحدود والهجرة غير الشرعية. وتسعى الدراسة الحالية إلى معالجة ذلك من خلال تحليل السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في إطار أوسع يجمع بين المحددات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية.

ثانيًا: دراسة كمال سالم الشكري، 2023 تناولت دراسة كمال سالم الشكري بعنوان **أبعاد السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية** الأبعاد المختلفة التي حكمت السياسة الخارجية الليبية في تعاملها مع القارة الأفريقية، وركزت الدراسة على الأبعاد السياسية والجغرافية والأمنية التي جعلت أفريقيا مجالًا مهمًا في حركة السياسة الخارجية الليبية، كما بيّنت أن العلاقات الليبية الأفريقية لا يمكن فهمها بعيدًا عن موقع ليبيا الجغرافي وارتباطها بدول الجوار والساحل والصحراء، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح الخلفية العامة لمكانة أفريقيا في السياسة الخارجية الليبية .[12]

توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا لم تكن قائمة على عامل واحد، وإنما تشكلت في ضوء مجموعة مترابطة من الأبعاد السياسية والجغرافية والأمنية والاقتصادية. وأظهرت النتائج أن الموقع الجغرافي لليبيا، بوصفها حلقة وصل بين شمال أفريقيا وعمقها الأفريقي، أسهم بصورة مباشرة في جعل القارة الأفريقية إحدى الدوائر الأساسية في السياسة الخارجية الليبية.

كما بينت النتائج أن قضايا الحدود والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وانتشار الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء أصبحت من أبرز المحددات الأمنية للعلاقات الليبية الأفريقية. وأكدت الدراسة أن استقرار ليبيا يرتبط بدرجة كبيرة باستقرار دول الجوار الأفريقي، وأن أي اضطرابات أمنية أو سياسية في هذه الدول تنعكس بصورة مباشرة على الأوضاع الليبية، خاصة في المناطق الجنوبية.

وأوضحت النتائج كذلك أن السياسة الخارجية الليبية لم تستثمر بصورة كافية الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والأمنية لتعزيز علاقاتها مع دول أفريقيا، نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي، وضعف استمرارية السياسات، وتأثر القرار الخارجي بالتحولات الداخلية. كما كشفت الدراسة أن تفعيل العلاقات الليبية الأفريقية يتطلب بناء رؤية متكاملة تربط بين المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، بدلًا من الاعتماد على تحركات ظرفية أو مؤقتة.

الفجوة البحثية: اهتمت الدراسة بتحديد الأبعاد السياسية والجغرافية والأمنية العامة للسياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية، إلا أنها لم تتناول بصورة معمقة أثر التحولات الإقليمية والدولية الحديثة في فاعلية الدور الليبي داخل القارة، كما لم تركز على التحديات المؤسسية التي تواجه عملية صنع القرار الخارجي. ومن ثم، تسعى الدراسة الحالية إلى الربط بين هذه الأبعاد وبين المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في السياسة الخارجية الليبية.

ثالثًا: دراسة جمعة عمر عامر المودي، 2011 قدمت دراسة جمعة عمر عامر المودي بعنوان **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية** تحليلًا لطبيعة المبادرات السياسية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية، وقد هدفت إلى بيان دور المبادرات السياسية في التأثير على سلوك الدول الأفريقية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن المبادرات السياسية مثلت إحدى أدوات الحركة الخارجية الليبية في أفريقيا، وأن الاستجابة الأفريقية لهذه المبادرات ارتبطت بطبيعة المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية بين ليبيا والدول الأفريقية[13]

أظهرت نتائج الدراسة أن المبادرات السياسية مثّلت إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها ليبيا في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه الدول الأفريقية غير العربية. كما بيّنت أن هذه المبادرات تنوعت بين المبادرات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والوساطات المتعلقة بتسوية النزاعات والخلافات الأفريقية.

وتوصلت الدراسة إلى أن استجابة الدول الأفريقية للمبادرات الليبية لم تكن ثابتة أو متشابهة، وإنما اختلفت باختلاف طبيعة المصالح المشتركة، ومستوى العلاقات السياسية، وحجم المساعدات الاقتصادية والدعم الذي قدمته ليبيا. وأكدت النتائج أن الدول التي ارتبطت مع ليبيا بمصالح اقتصادية وأمنية مباشرة أبدت استجابة أكبر للمبادرات الليبية مقارنة بالدول التي كانت علاقاتها بليبيا محدودة.

كما كشفت الدراسة أن بعض المبادرات الليبية نجحت في تعزيز الحضور السياسي والدبلوماسي لليبيا داخل القارة، وأسهمت في توسيع شبكة علاقاتها الأفريقية، إلا أن نجاح هذه المبادرات ظل مرتبطًا بقدرة ليبيا على الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي. وأوضحت النتائج كذلك أن غياب المؤسسات المستقرة والاعتماد على المبادرات المرتبطة بالقيادة السياسية جعلا السياسة الليبية تجاه أفريقيا عرضة للتغير وعدم الاستمرارية.

الفجوة البحثية: ركزت الدراسة على المبادرات السياسية الليبية واستجابات الدول الأفريقية لها خلال مرحلة سابقة لعام 2011، ولم تشمل التحولات الجوهرية التي طرأت على السياسة الخارجية الليبية عقب سقوط النظام السابق والانقسام السياسي والمؤسساتي. كما لم تتناول أثر المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة في قدرة ليبيا على إطلاق المبادرات الأفريقية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليله.

رابعًا: دراسة وليد علي إبراهيم بن سليمان وأحمد حسين، 2024 تناولت دراسة وليد علي إبراهيم بن سليمان وأحمد حسين بعنوان **السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: محددات وتحديات** التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011، وهدفت الدراسة إلى تحليل محددات وتحديات السياسة الخارجية الليبية في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، وقد بينت أن السياسة الخارجية الليبية بعد 2011 تأثرت بعدة عوامل، من أهمها ضعف مؤسسات الدولة، وعدم الاستقرار السياسي، وتعدد الفاعلين، وهو ما انعكس على قدرة ليبيا على إدارة علاقاتها الخارجية بصورة فعالة، وتعد هذه الدراسة مهمة للبحث الحالي؛ لأنها تساعد في تفسير أسباب تراجع فاعلية الدور الليبي تجاه أفريقيا في المرحلة المعاصرة .[14]

أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011 تأثرت بصورة كبيرة بحالة الانقسام السياسي والمؤسساتي، وأن تعدد الحكومات والسلطات ومراكز القرار أدى إلى غياب رؤية وطنية موحدة للسياسة الخارجية. كما بينت النتائج أن ضعف مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات الدبلوماسية، انعكس بصورة سلبية على قدرة ليبيا على إدارة علاقاتها الخارجية والدفاع عن مصالحها الوطنية.

وكشفت الدراسة أن تعدد الفاعلين المحليين، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية، أدى إلى تشابك المصالح الخارجية داخل الساحة الليبية، وجعل القرار الخارجي الليبي أكثر تأثرًا بالضغوط والمواقف الدولية. كما أوضحت أن بعض الأطراف الليبية أقامت علاقات وتحالفات خارجية بصورة منفردة، دون الرجوع إلى سياسة وطنية موحدة، وهو ما أضعف مصداقية الدولة الليبية أمام المجتمع الدولي.

وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن غياب الاستقرار السياسي والأمني حدّ من فاعلية البعثات الدبلوماسية الليبية، وأضعف قدرة الدولة على المشاركة المؤثرة في المنظمات الإقليمية والدولية. كما أكدت النتائج أن استعادة فاعلية السياسة الخارجية الليبية تتطلب توحيد المؤسسات، وإعادة بناء وزارة الخارجية، وتحديد أولويات واضحة تقوم على حماية المصلحة الوطنية.

الفجوة البحثية: تناولت الدراسة محددات السياسة الخارجية الليبية وتحدياتها بعد عام 2011 بصورة عامة، دون تخصيص تحليل متعمق للسياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية. كما لم تتوسع في دراسة طبيعة التفاعل بين ضعف المؤسسات الليبية والتغيرات التي شهدتها أفريقيا، مثل تنامي أدوار القوى الدولية والإقليمية وأزمات الساحل والصحراء، وهو الجانب الذي تركز عليه الدراسة الحالية.

خامسًا: دراسة سليم ساسي طالب، 2024 جاءت دراسة سليم ساسي طالب بعنوان **صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات**، وهدفت إلى بيان أثر الانقسام السياسي والمؤسساتي والتدخلات الخارجية في

صنع السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي، وتوصلت إلى أن عدم الاستقرار السياسي أثر سلبًا في مؤسسات الدولة، وخاصة وزارة الخارجية، وأن التدخلات الدولية أسهمت في إضعاف استقلالية القرار الخارجي الليبي، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تفسير العلاقة بين الانقسام الداخلي وضعف الحضور الليبي في الدائرة الأفريقية .[15]

توصلت الدراسة إلى أن الانقسام السياسي والمؤسساتي بعد عام 2011 أثر بصورة مباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية الليبية، وأدى إلى تعدد الجهات التي تدعي تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية. كما كشفت النتائج أن غياب سلطة تنفيذية موحدة أسهم في إصدار مواقف وسياسات متعارضة، الأمر الذي أضعف قدرة ليبيا على تبني توجه خارجي مستقر وواضح.

وأظهرت الدراسة أن وزارة الخارجية الليبية فقدت جزءًا كبيرًا من قدرتها على قيادة العمل الدبلوماسي؛ نتيجة تدخل جهات سياسية وعسكرية وأمنية متعددة في عملية صنع القرار الخارجي. كما بينت أن ضعف المؤسسات الرسمية أتاح للقوى الإقليمية والدولية مجالًا أوسع للتأثير في توجهات الأطراف الليبية، وربط بعض القرارات الخارجية بالمصالح والتحالفات الدولية.

وأشارت النتائج إلى أن التدخلات الخارجية لم تقتصر على دعم أطراف سياسية أو عسكرية، بل امتدت إلى التأثير في أولويات السياسة الخارجية الليبية وفي طبيعة علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية. كما أكدت الدراسة أن استعادة استقلالية القرار الخارجي تتطلب إنهاء الانقسام السياسي، وتوحيد مؤسسات الدولة، وإعادة تنظيم العلاقة بين السلطات المختلفة والمؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية.

الفجوة البحثية: ركزت الدراسة على أثر الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية الليبية، دون دراسة انعكاس ذلك بصورة تفصيلية على علاقات ليبيا مع الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي. كما لم تبحث آفاق استعادة الدور الليبي داخل القارة أو المتطلبات اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية تجاه أفريقيا، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تناوله.

سادسًا: دراسة مفارقة أفرقة ليبيا بعد عام 2011، 2023 تناولت هذه الدراسة التحولات التي طرأت على علاقة ليبيا بأفريقيا جنوب الصحراء بعد عام 2011، وركزت على تراجع البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية، مقابل تنامي تأثير بعض الفاعلين الأفارقة في المشهد الليبي، وأوضحت الدراسة أن سقوط الدولة المركزية وتوسع الفراغ الأمني في الجنوب الليبي أديا إلى تغير طبيعة العلاقة بين ليبيا ومحيطها الأفريقي، حيث لم تعد ليبيا فاعلًا مؤثرًا كما كانت في السابق، بل أصبحت متأثرة بدرجة كبيرة بما يجري في فضاء الساحل والصحراء، وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في فهم التحول من دور ليبي فاعل في أفريقيا إلى وضع أكثر تعقيدًا يرتبط بالأمن والهجرة والحدود .[16]

أظهرت نتائج الدراسة أن علاقة ليبيا بأفريقيا جنوب الصحراء شهدت تحولًا جوهريًا بعد عام 2011، إذ تراجع الدور السياسي والاقتصادي الليبي داخل القارة، في الوقت الذي ازدادت فيه تأثيرات الأزمات الأفريقية في الأوضاع الداخلية الليبية. كما بينت النتائج أن انهيار مؤسسات الدولة وضعف السيطرة على الحدود الجنوبية أديا إلى توسع حركة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية.

وكشفت الدراسة أن ليبيا تحولت من دولة كانت تسعى إلى التأثير في القارة الأفريقية من خلال المبادرات والاستثمارات والمساعدات، إلى دولة تتأثر بدرجة كبيرة بالصراعات وعدم الاستقرار في دول الساحل والصحراء. كما أوضحت أن مناطق الجنوب الليبي أصبحت مجالًا مفتوحًا لتحركات الجماعات العابرة للحدود، وهو ما انعكس على الأمن الوطني الليبي وعلى طبيعة علاقات ليبيا بدول الجوار الأفريقي.

وتوصلت الدراسة إلى أن غياب رؤية خارجية ليبية موحدة تجاه أفريقيا أسهم في تراجع الحضور الدبلوماسي والسياسي الليبي داخل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية. كما أكدت أن استعادة الدور الليبي في القارة تتطلب معالجة الأوضاع

الداخلية، وتأمين الحدود، وتطوير التعاون الأمني والاقتصـــادي مع دول الجوار، وإعادة بناء العلاقات الليبية الأفريقية على أساس المصالح المتبادلة.

الفجوة البحثية: اهتمت الدراســة بتفســير تراجع الدور الليبي في أفريقيا وتحول ليبيا من دولة فاعلة إلى دولة متأثرة بالأزمات القادمة من فضاء الساحل والصحراء، إلا أنها لم تقدم تحليلًا متكاملًا لمحددات السياسة الخارجية الليبية أو للمتغيرات الإقليمية والدولية التي حكمت هذا التحول. كما لم تتوسع في بحث آفاق تفعيل الدور الليبي مستقبلًا داخل القارة، وهو ما تحاول الدراسة الحالية معالجته من خلال الجمع بين تحليل الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن معظمها تناول السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا من زوايا متعددة؛ فبعضـها ركز على الاتحاد الأفريقي، وبعضـها تناول أبعاد السـياسـة الخارجية الليبية تجاه القارة، بينما اهتمت دراسـات أخرى بمرحلة ما بعد 2011، أو بأثر الانقسام السياسي والتدخلات الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الليبية.

كما يلاحظ أن الدراسات السابقة أسـهمت في توضـيح الخلفية التاريخية والسـياسـية للعلاقات الليبية الأفريقية، وبيان أهمية الموقع الجغرافي الليبي، ودور الاتحاد الأفريقي، وتأثير التحولات السياسية الداخلية في السياسة الخارجية، غير أن أغلب هذه الدراســـات ركزت إما على مرحلة زمنية محددة، أو على جانب واحد من جوانب الموضـــوع، مثل الاتحاد الأفريقي، أو الانقسام السياسي، أو المبادرات السياسية الليبية تجاه أفريقيا.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراســة الحالية بأنها لا تقتصــر على دراســة العلاقة بين ليبيا وأفريقيا من منظور تاريخي فقط، ولا تركز على الاتحاد الأفريقي وحده، وإنما تتناول السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بوصفها مجالًا يتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، مثل الموقع الجغرافي، الأمن القومي، الهجرة، الحدود، الانقسام السياسي، والتنافس الإقليمي والدولي.

كما تتميز الدراســة الحالية بمحاولتها الربط بين الثوابت الجغرافية والاسـتراتيجية في السـياسـة الخارجية الليبية، وبين المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت في فاعلية الدور الليبي في أفريقيا، وبذلك تقدم الدراســة قراءة تحليلية معاصــرة تســاعد على فهم واقع السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، وتحديد آفاق تطويرها في المستقبل.

تقسيمات البحث

المبحث الأول: المحددات العامة للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا وآفاق تفعيلها

المبحث الأول: المحددات العامة للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

تُعد السـياسـة الخارجية أحد المداخل الأسـاسـية لفهم سـلوك الدولة في محيطها الخارجي، لأنها تكشـف عن طبيعة الأهداف التي تســعى الدولة إلى تحقيقها، والأدوات التي تســتخدمها في التعامل مع غيرها من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا يمكن دراسـة السـياسـة الخارجية لأي دولة بمعزل عن البيئة التي تتحرك داخلها، سـواء كانت بيئة داخلية تتصـل بطبيعة النظام السياسي، ومؤسسات صنع القرار، وحجم الإمكانات الاقتصادية والعسكرية، أو بيئة خارجية تتصل بطبيعة النظام الدولي، والتوازنات الإقليمية، ومواقف القوى الكبرى، ودور المنظمات الدولية والإقليمية.

وفي الحالة الليبية، تكتسـب السـياسـة الخارجية تجاه أفريقيا أهمية خاصـة، لأن أفريقيا لا تمثل مجرد مجال جغرافي قريب، بل تمثل امتدادًا اسـتراتيجيًا وأمنيًا وسـياسـيًا للدولة الليبية، فليبيا بحكم موقعها الجغرافي تقع بين دوائر متعددة: الدائرة

العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة المتوسطية، كما ترتبط بحدود واسعة مع عدد من الدول الأفريقية، الأمر الذي يجعل علاقتها بأفريقيا مرتبطة بقضايا الأمن القومي، والهجرة، والحدود، والتنمية، والتعاون الإقليمي، والتوازنات الدولية داخل القارة.

ومن هنا يتناول هذا المبحث المحددات العامة التي تحكم السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، وذلك من خلال ثلاثة عناوين رئيسية: مفهوم السياسة الخارجية وأدواتها، ثم المحددات الجغرافية والسياسية للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، ثم مكانة الدائرة الأفريقية في التوجهات الخارجية الليبية.

أولًا: مفهوم السياسة الخارجية وأدواتها

تُشير السياسة الخارجية إلى مجموع التوجهات والقرارات والممارسات التي تقوم بها الدولة في تعاملها مع الوحدات الخارجية، سواء كانت دولًا، أو منظمات دولية وإقليمية، أو فواعل غير حكومية مؤثرة في العلاقات الدولية، وهي لا تقتصر على التصريحات الرسمية أو المواقف الدبلوماسية، بل تشمل مجمل السلوك الخارجي للدولة، وما يرتبط به من أهداف ووسائل ومواقف وتحالفات واتفاقيات، وبذلك فهي تمثل المجال الذي تسعى الدولة من خلاله إلى حماية مصالحها، وتعزيز مكانتها، والتأثير في البيئة الخارجية بما يخدم أهدافها الوطنية .[17]

وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم السياسة الخارجية، فمنهم من ينظر إليها باعتبارها برنامج عمل رسمي تختاره الدولة من بين بدائل متعددة لتحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، ومنهم من يركز على كونها سلوكًا يصدر عن صانع القرار السياسي تجاه البيئة الدولية، بينما يتجه فريق ثالث إلى اعتبارها مجموع الأنشطة الخارجية للدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع فواعل النظام الدولي، ويبدو أن الجمع بين هذه الاتجاهات هو الأقرب إلى طبيعة السياسة الخارجية، لأنها في الواقع ليست برنامجًا فقط، ولا قرارًا فرديًا فقط، ولا نشاطًا خارجيًا فقط، بل هي عملية مركبة تجمع بين التخطيط، وصنع القرار، والتنفيذ، والتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية .[18]

وتتميز السياسة الخارجية بعدة خصائص؛ فهي سياسة هادفة لأنها ترتبط بتحقيق مصالح الدولة، وهي سياسة رسمية لأنها تصدر عن مؤسسات الدولة أو عن الجهات المعبرة عنها، وهي سياسة مرنة لأنها تتأثر بالتحولات التي تحدث في البيئة الدولية، كما أنها سياسة انتقائية لأن الدولة لا تتعامل مع جميع القضايا الخارجية بنفس الدرجة من الاهتمام، بل تُرتب أولوياتها بحسب درجة ارتباط القضية بأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، لذلك قد تكون بعض الدوائر الخارجية أكثر أهمية من غيرها في سياسة الدولة، تبعًا للموقع الجغرافي، أو للتهديدات الأمنية، أو للمصالح الاقتصادية، أو للروابط التاريخية والثقافية . [19]

أما أدوات السياسة الخارجية فهي الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الخارجية، وتختلف هذه الأدوات بحسب طبيعة الدولة وإمكاناتها وموقعها في النظام الدولي، ومن أهم هذه الأدوات الأداة الدبلوماسية، التي تشمل السفارات، والزيارات الرسمية، والمفاوضات، والاتفاقيات، والوساطة، والمشاركة في المؤتمرات والمنظمات الدولية، وتُعد الدبلوماسية الأداة الأكثر شيوعًا في السياسة الخارجية، لأنها تسمح للدولة بإدارة علاقاتها الخارجية بأسلوب سلمي، كما تمكنها من التعبير عن مواقفها، والدفاع عن مصالحها، وبناء شبكات من التعاون السياسي والاقتصادي والأمني .[20]

ولا تقتصر أدوات السياسة الخارجية على الدبلوماسية فقط، بل تشمل أيضًا الأدوات الاقتصادية، مثل المساعدات، والاستثمارات، والتبادل التجاري، والاتفاقيات الاقتصادية، واستخدام الموارد الاقتصادية لتعزيز النفوذ السياسي، كما تشمل الأدوات الأمنية والعسكرية، سواء من خلال التعاون الأمني، أو التدريب، أو الاتفاقيات الدفاعية، أو المشاركة في ترتيبات أمنية إقليمية، إضافة إلى ذلك، توجد أدوات رمزية وثقافية وإعلامية، مثل الخطاب السياسي، والمنح الدراسية، والتبادل الثقافي، والدعم السياسي للقضايا المشتركة، وهي أدوات قد تكون أقل كلفة من الأدوات العسكرية، لكنها قادرة على بناء صورة إيجابية للدولة وتعزيز حضورها الخارجي .[21]

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، فقد استخدمت ليبيا مجموعة متنوعة من الأدوات، منها الأداة الدبلوماسية من خلال العلاقات الثنائية والمشاركة في المنظمات الأفريقية، والأداة الاقتصادية من خلال الدعم والمساعدات والمشروعات المشتركة، والأداة السياسية من خلال دعم بعض المبادرات الأفريقية، والأداة الإقليمية من خلال الاهتمام بتجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد الأفريقي، ويعني ذلك أن السياسة الليبية تجاه أفريقيا لم تكن محصورة في جانب واحد، بل اتخذت طابعًا متعدد الأدوات، يجمع بين البعد السياسي، والبعد الأمني، والبعد الاقتصادي، والبعد الرمزي المرتبط بفكرة الانتماء الأفريقي .[22]

وتتحدد فاعلية السياسة الخارجية بمدى قدرة الدولة على التوفيق بين أهدافها وأدواتها، فقد تمتلك الدولة أهدافًا واسعة، لكنها لا تملك الأدوات الكافية لتحقيقها، أو تمتلك أدوات متنوعة لكنها تفتقر إلى وضوح الرؤية والتخطيط، فإن السياسة الخارجية الناجحة هي التي تحقق التوازن بين الإمكانات المتاحة، والبيئة المحيطة، وطبيعة الأهداف المراد تحقيقها، وفي الحالة الليبية، يظل هذا التوازن من أهم القضايا التي تواجه السياسة الخارجية تجاه أفريقيا، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وتغير الظروف الداخلية التي تؤثر في قوة القرار الخارجي وفاعلية أدواته .[23]

يرى الباحث أن السياسة الخارجية لا يمكن النظر إليها بوصفها مجرد تصريحات أو مواقف سياسية عابرة، بل هي عملية متكاملة ترتبط بطبيعة الدولة وقدرتها على تحويل موقعها وإمكاناتها إلى تأثير خارجي فعلي، وفي الحالة الليبية، فإن المشكلة لا تكمن في غياب أهمية أفريقيا، بل في مدى قدرة الدولة الليبية على توظيف أدواتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية بصورة منظمة ومستقرة تجاه القارة.

كما يرى الباحث أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تحتاج إلى إعادة بناء أدواتها وفق رؤية مؤسسية واضحة، لأن امتلاك الموقع الجغرافي والروابط التاريخية لا يكفي وحده لصناعة دور خارجي مؤثر، ما لم يرتبط ذلك بوجود مؤسسات فاعلة، وخطاب سياسي متوازن، وبرامج تعاون واقعية قابلة للتنفيذ.

يتضح مما سبق أن السياسة الخارجية هي مجموع التوجهات والقرارات والأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية، وأنها تتأثر بعوامل داخلية وخارجية متعددة، كما أن أدوات السياسة الخارجية تتنوع بين الدبلوماسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية، والرمزية، وفي ضوء ذلك، فإن فهم السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا يتطلب دراسة أهدافها وأدواتها ومحدداتها، ومدى قدرة ليبيا على توظيف هذه الأدوات لخدمة مصالحها داخل القارة الأفريقية.

ثانيًا: المحددات الجغرافية والسياسية للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

تُعد المحددات الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، لأن الموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير طبيعة المجال الحيوي للدولة، واتجاهات مصالحها، ونوعية التهديدات التي تواجهها، وطبيعة علاقاتها مع دول الجوار، فالدولة لا تختار موقعها الجغرافي، لكنها تستطيع أن تختار كيفية توظيفه في سياستها الخارجية، وإن الجغرافيا لا تمثل مجرد عنصر ثابت، بل تتحول إلى عامل سياسي واستراتيجي متى أحسنت الدولة استثماره في بناء علاقات خارجية متوازنة .[24]

وفي الحالة الليبية، يمثل الموقع الجغرافي أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية تجاه أفريقيا، فليبيا تقع في شمال القارة الأفريقية، وتطل على البحر المتوسط، وتمتد أراضيها جنوبًا في عمق الصحراء الكبرى، كما ترتبط بحدود مباشرة مع عدد من الدول الأفريقية، هذا الموقع يجعل ليبيا حلقة وصل بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، وبين أفريقيا وأوروبا عبر المتوسط، كما يجعلها في تماس مباشر مع قضايا الساحل والصحراء، والهجرة، والحدود، وحركة السكان، والتهريب، والتحديات الأمنية العابرة للحدود .[25]

وقد ترتب على هذا الموقع أن أصبحت القارة الأفريقية، وخاصة دول الجوار والساحل، جزءًا من المجال الحيوي للسياسة الخارجية الليبية، فليبيا لا تستطيع أن تنفصل عن محيطها الأفريقي بسبب طبيعة الحدود المفتوحة والامتداد الصحراوي، كما أن كثيرًا من القضايا الداخلية الليبية لها امتدادات أفريقية، مثل أمن الجنوب، والهجرة غير الشرعية، وحركة

الجماعات المسلحة، والتعاون الأمني مع دول الجوار، فإن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ليست اختيارًا دبلوماسيًا فقط، بل هي ضرورة جغرافية وأمنية تفرضها طبيعة الموقع والبيئة المحيطة .[26]

وإلى جانب المحدد الجغرافي، يبرز المحدد السياسي بوصفه عاملًا مهمًا في توجيه السياسة الخارجية، فطبيعة النظام السياسي، ومستوى الاستقرار الداخلي، وفاعلية المؤسسات، ووحدة القرار السياسي، كلها عوامل تؤثر في قدرة الدولة على إدارة علاقاتها الخارجية، وكلما كانت مؤسسات الدولة مستقرة وواضحة الاختصاص، كانت السياسة الخارجية أكثر قدرة على الاستمرار والتأثير، أما في حالات الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار، فإن السياسة الخارجية غالبًا ما تتعرض للتشتت وضعف الفاعلية، لأن الخارج لا يتعامل مع موقف واحد واضح، بل مع مواقف متعددة ومتنافسة .[27]

وقد عرفت السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تحولات ارتبطت بطبيعة المرحلة السياسية التي مرت بها الدولة، ففي بعض المراحل كان التوجه نحو أفريقيا حاضرًا بقوة في الخطاب والممارسة، من خلال دعم التعاون الأفريقي، والاهتمام بالاتحاد الأفريقي، ومحاولة بناء علاقات واسعة مع دول القارة، وفي مراحل أخرى تراجع هذا الحضور نتيجة تغير البيئة الداخلية، وضعف المؤسسات، وتزايد الأزمات السياسية والأمنية، وهذا يدل على أن المحدد السياسي الداخلي كان له أثر واضح في مستوى فاعلية السياسة الليبية تجاه أفريقيا .[28]

كما أن المحدد السياسي لا يقتصر على الداخل فقط، بل يشمل البيئة الإقليمية والدولية المحيطة، فالقارة الأفريقية أصبحت مجالًا لتنافس قوى إقليمية ودولية متعددة، كما أصبحت قضاياها الأمنية والاقتصادية محل اهتمام دولي متزايد، وفي ظل هذا التنافس، تصبح قدرة ليبيا على صياغة سياسة خارجية مؤثرة تجاه أفريقيا مرتبطة بقدرتها على قراءة التوازنات الإقليمية والدولية، وتحديد موقعها داخلها، وتجنب التحول إلى مجرد ساحة تتأثر بسياسات الآخرين بدل أن تكون فاعلًا قادرًا على المبادرة والتأثير .[29]

وتظهر أهمية المحددات الجغرافية والسياسية معًا في العلاقة بين ليبيا ودول الساحل والصحراء، فهذه المنطقة تمثل امتدادًا طبيعيًا للأمن القومي الليبي، بسبب القرب الجغرافي والتداخل الحدودي، كما تمثل مجالًا مهمًا للتعاون السياسي والأمني والاقتصادي، لكن التعامل مع هذه المنطقة يحتاج إلى سياسة خارجية متوازنة تجمع بين الدبلوماسية والأمن والتنمية، لأن الاقتصار على البعد الأمني وحده قد لا يكون كافيًا لمعالجة تحديات معقدة مثل الهجرة، والتهريب، وضعف التنمية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول الجوار .[30]

إن المحددات الجغرافية والسياسية تفرض على السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا أن تكون سياسة ذات طبيعة مزدوجة: فهي من ناحية سياسة دفاعية تهدف إلى حماية الأمن القومي الليبي من التهديدات القادمة من المجال الأفريقي، وهي من ناحية أخرى سياسة تعاونية تهدف إلى بناء علاقات مستقرة مع الدول الأفريقية، وتفعيل الحضور الليبي في المؤسسات والمنظمات الإقليمية، بما يسمح بتحويل الجغرافيا من مصدر تهديد إلى مصدر قوة وفرص.

يرى الباحث أن الموقع الجغرافي الليبي يمثل نقطة قوة مهمة في السياسة الخارجية تجاه أفريقيا، لكنه في الوقت نفسه قد يتحول إلى نقطة ضعف إذا لم يُدار بصورة مؤسسية، فالموقع الذي يجعل ليبيا بوابة بين أفريقيا والمتوسط يمكن أن يمنحها دورًا استراتيجيًا، لكنه قد يجعلها أيضًا عرضة لضغوط الهجرة، وأمن الحدود، والتدخلات الإقليمية والدولية.

ويرى الباحث كذلك أن المحدد السياسي الداخلي أصبح من أكثر العوامل تأثيرًا في السياسة الخارجية الليبية المعاصرة، فكلما زاد الانقسام الداخلي وضعفت مؤسسات الدولة، تراجع الحضور الخارجي، وكلما اتجهت الدولة إلى بناء مؤسسات موحدة وقرار خارجي مستقر، زادت قدرتها على استعادة دورها داخل أفريقيا.

يتضح أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تتأثر بمحددات جغرافية وسياسية متداخلة، فالجغرافيا تفرض على ليبيا الاهتمام بأفريقيا بحكم الحدود والموقع والامتداد الصحراوي، بينما تحدد السياسة الداخلية قدرة الدولة على تحويل هذا الاهتمام

إلى دور خارجي فعّال، ولذلك فإن فاعلية الدور الليبي في أفريقيا ترتبط بمدى قدرة ليبيا على توظيف موقعها الجغرافي، وتجاوز آثار الانقسام السياسي، وبناء سياسة خارجية مؤسسية ومستقرة.

ثالثًا: مكانة الدائرة الأفريقية في التوجهات الخارجية الليبية

تحتل الدائرة الأفريقية مكانة مهمة في السياسة الخارجية الليبية، لأنها ترتبط بجملة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والأمنية، فليبيا ليست دولة منعزلة عن القارة، بل هي جزء من المجال الأفريقي، وتتقاطع مصالحها مع مصالح دول القارة في قضايا متعددة، منها الأمن، والهجرة، والتنمية، والتكامل الإقليمي، وتسوية النزاعات، ومن هنا فإن التوجه الليبي نحو أفريقيا لم يكن مجرد توجه ظرفي، بل ارتبط بموقع ليبيا وهويتها الجغرافية ومصالحها الاستراتيجية .[31]

وقد ظهر الاهتمام الليبي بالدائرة الأفريقية من خلال الحضور في المنظمات الإقليمية، والعلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية، والمساهمة في دعم بعض مشروعات التكامل الأفريقي، ويُعد الاتحاد الأفريقي أحد أهم الأطر التي برز من خلالها البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية، حيث مثل الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي تحولًا مهمًا في البنية المؤسسية للقارة، وفتح مجالًا أوسع للتعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين الدول الأفريقية، وقد ارتبطت ليبيا بهذا المسار من خلال دعم فكرة تطوير العمل الأفريقي المشترك، وتعزيز الحضور القاري في القضايا الإقليمية والدولية .[32]

وتُظهر الدراسات أن الدائرة الأفريقية كانت تمثل إحدى أولويات السياسة الخارجية الليبية، خاصة منذ تسعينيات القرن العشرين، حين اتجهت ليبيا إلى تعزيز علاقاتها بالقارة الأفريقية، والبحث عن عمق استراتيجي وسياسي داخلها، وقد ارتبط هذا التوجه بعدة عوامل، منها الرغبة في توسيع مجال الحركة الخارجية، وتجاوز العزلة الدولية، وبناء علاقات سياسية واقتصادية مع دول القارة، فضلًا عن دعم مسارات التكامل الأفريقي، ولذلك أصبحت أفريقيا في تلك المرحلة مجالًا مهمًا للحركة الدبلوماسية الليبية .[33]

ولا تقتصر مكانة أفريقيا في السياسة الخارجية الليبية على البعد السياسي والدبلوماسي فقط، بل تشمل أيضًا البعد الأمني، فالأمن الليبي يرتبط بصورة مباشرة بأمن دول الجوار الأفريقي، وبخاصة دول الساحل والصحراء، فكل اضطراب في هذه المنطقة يمكن أن ينعكس على ليبيا من خلال الحدود، أو الهجرة، أو الجماعات المسلحة، أو التهريب، ولهذا فإن التعامل مع أفريقيا ينبغي أن يكون جزءًا من استراتيجية الأمن القومي الليبي، لا مجرد ملف خارجي منفصل عن الداخل .[34]

كما أن الدائرة الأفريقية تمثل مجالًا مهمًا للتعاون الاقتصادي والتنموي، خاصة في ظل ما تمتلكه أفريقيا من موارد وأسواق وفرص استثمارية، وما تحتاجه من مشروعات في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والتعليم، والصحة، والنقل، والزراعة، ومن هذا المنظور يمكن لليبيا أن تبني علاقات أفريقية تقوم على المصالح المتبادلة، لا على الخطاب السياسي وحده، وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية، وتطوير التعاون مع دول الجوار، وربط السياسة الخارجية ببرامج تنموية قابلة للتنفيذ . [35]

وتبرز كذلك أهمية الدائرة الأفريقية من خلال دور الاتحاد الأفريقي في التعامل مع الأزمة الليبية بعد 2011، فقد أصبحت ليبيا ليست فقط فاعلًا في أفريقيا، بل أصبحت أيضًا موضوعًا لتفاعل أفريقي، حيث حاول الاتحاد الأفريقي وعدد من الدول الأفريقية أن يكون لهم دور في تسوية الأزمة الليبية، وهذا التحول يكشف أن علاقة ليبيا بأفريقيا لم تعد تسير في اتجاه واحد، بل أصبحت علاقة متبادلة التأثير، تتأثر فيها ليبيا بما يحدث في أفريقيا، كما تتأثر أفريقيا بما يحدث في ليبيا .[36]

وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، تزداد أهمية الدائرة الأفريقية في السياسة الخارجية الليبية، فالتنافس الدولي في أفريقيا، وتصاعد أهمية الساحل والصحراء، وتزايد قضايا الهجرة والطاقة والأمن، كلها عوامل تجعل من الضروري أن تمتلك ليبيا رؤية واضحة تجاه القارة، فغياب هذه الرؤية قد يؤدي إلى تراجع الدور الليبي، وترك المجال لقوى أخرى لتحديد مسارات التفاعل في مناطق تمس الأمن والمصالح الليبية بصورة مباشرة.

ومن هنا يمكن القول إن الدائرة الأفريقية تمثل أحد الاختبارات الحقيقية لفاعلية السياسة الخارجية الليبية؛ فإذا نجحت ليبيا في بناء سياسة أفريقية متوازنة، فإنها تستطيع أن تعزز مكانتها الإقليمية، وتحمي أمنها القومي، وتستفيد من فرص التعاون الأفريقي، أما إذا ظلت السياسة تجاه أفريقيا مرتبطة بردود الفعل أو بغياب الرؤية المؤسسية، فإن ليبيا ستظل متأثرة بالمتغيرات الأفريقية أكثر من كونها مؤثرة فيها.

يرى الباحث أن أفريقيا ينبغي أن تكون دائرة مركزية في السياسة الخارجية الليبية، وليس مجرد مجال ثانوي أو تابع لدوائر أخرى، فالأمن الليبي، والاستقرار الداخلي، والهجرة، والحدود، والعلاقات الاقتصادية، كلها قضايا ترتبط بصورة مباشرة بالعمق الأفريقي.

كما يرى الباحث أن استعادة الدور الليبي في أفريقيا لا تتحقق بمجرد العودة إلى الخطاب السياسي، بل تحتاج إلى سياسة خارجية عملية تقوم على ثلاث ركائز: دبلوماسية نشطة، وتعاون أمني منظم، وشراكات اقتصادية وتنموية مع دول الجوار والقارة، وبدون هذه الركائز سيظل الحضور الليبي في أفريقيا أقل من الإمكانات التي يتيحها الموقع الجغرافي والتاريخ السياسي.

يتضح أن الدائرة الأفريقية تمثل مجالًا مهمًا في السياسة الخارجية الليبية، لأنها ترتبط بالأمن القومي، والموقع الجغرافي، والعلاقات الإقليمية، والتعاون الاقتصادي، ودور المنظمات الأفريقية، كما أن التحولات التي شهدتها ليبيا بعد 2011 جعلت العلاقة مع أفريقيا أكثر تعقيدًا، حيث لم تعد ليبيا تتحرك فقط داخل القارة، بل أصبحت القارة أيضًا طرفًا مؤثرًا في تطورات الأزمة الليبية، ولذلك فإن تفعيل الدور الليبي في أفريقيا يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة تجمع بين السياسة والأمن والتنمية.

خلص هذا المبحث إلى أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا لا يمكن فهمها بمعزل عن المحددات العامة التي تحكم سلوك الدولة في محيطها الخارجي، فالسياسة الخارجية هي عملية مركبة تتداخل فيها الأهداف والأدوات والمحددات الداخلية والخارجية، ولا تقتصر على المواقف الدبلوماسية، بل تشمل مختلف صور التفاعل السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي.

كما تبين أن الجغرافيا تمثل محددًا رئيسيًا في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، لأن موقع ليبيا يجعلها مرتبطة مباشرة بدول الجوار والساحل والصحراء، ويجعل القارة الأفريقية مجالًا حيويًا لأمنها ومصالحها، غير أن الجغرافيا وحدها لا تكفي لصناعة دور خارجي مؤثر، إذ يحتاج الأمر إلى استقرار سياسي، ومؤسسات فاعلة، وقرار خارجي موحد، وقدرة على توظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية بصورة متوازنة.

وقد أوضح المبحث أيضًا أن الدائرة الأفريقية تحتل مكانة مهمة في التوجهات الخارجية الليبية، سواء من خلال الاتحاد الأفريقي، أو دول الساحل والصحراء، أو قضايا الأمن والهجرة والحدود، ولذلك فإن تفعيل السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا يتطلب الانتقال من التعامل الظرفي مع القارة إلى بناء رؤية استراتيجية طويلة المدى، تجعل أفريقيا جزءًا أساسيًا من حسابات الأمن القومي والمصلحة الوطنية الليبية.

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بطبيعة المتغيرات التي تحدث في محيطها الإقليمي والدولي، إذ لا تتحرك الدولة في فراغ، بل تتفاعل مع بيئة متغيرة تفرض عليها تحديات جديدة، وتفتح أمامها فرصًا مختلفة، وكلما كانت الدولة واقعة في منطقة جغرافية نشطة سياسيًا وأمنيًا، زادت درجة تأثر سياستها الخارجية بما يحدث حولها، خاصة إذا كانت حدودها مفتوحة أو ممتدة مع دول تعاني من أزمات سياسية وأمنية واقتصادية.

وفي الحالة الليبية، تمثل القارة الأفريقية، وبخاصة دول الساحل والصحراء، مجالًا إقليميًا مؤثرًا في السياسة الخارجية الليبية، فالتغيرات التي تشهدها هذه المنطقة لا تنعكس على دولها فقط، بل تمتد آثارها إلى ليبيا بحكم الجوار الجغرافي والامتداد الصحراوي وتشابك قضايا الأمن والهجرة والحدود، كما أن التنافس الدولي المتزايد في القارة الأفريقية جعل السياسة الليبية تجاه أفريقيا أكثر تعقيدًا، لأنها لم تعد تتعامل مع دول أفريقية فقط، بل أصبحت تتعامل مع فضاء تتداخل فيه أدوار القوى الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

ومن هنا يتناول هذا المبحث أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، وذلك من خلال ثلاثة عناوين رئيسية: التحولات الإقليمية في أفريقيا ودول الساحل والصحراء، ثم المتغيرات الدولية والتنافس الدولي في القارة الأفريقية، ثم انعكاس هذه المتغيرات على الدور الليبي في أفريقيا.

أولًا: التحولات الإقليمية في أفريقيا ودول الساحل والصحراء

شهدت القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة تحولات إقليمية متسارعة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء التي تعد من أكثر المناطق ارتباطًا بالأمن القومي الليبي، فقد أصبحت هذه المنطقة مسرحًا لتداخل عدد من الظواهر السياسية والأمنية، مثل الانقلابات العسكرية، وضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الجماعات المسلحة، وتصاعد الجريمة المنظمة، وتزايد موجات الهجرة غير الشرعية، وتنبع خطورة هذه التحولات من أنها تحدث في فضاء جغرافي قريب من ليبيا، ويتصل بها عبر حدود صحراوية واسعة يصعب ضبطها بصورة كاملة .[37]

وتُعد منطقة الساحل والصحراء من المناطق التي تتميز بدرجة عالية من الهشاشة السياسية والأمنية، بسبب ضعف التنمية، واتساع المساحات الحدودية، وتداخل الجماعات القبلية والعرقية، وتراجع قدرة بعض الدول على فرض سلطتها على كامل أراضيها، وقد أدى ذلك إلى تحول بعض المناطق إلى ممرات للتهريب والهجرة غير الشرعية، ومجالات لنشاط الجماعات المسلحة والجريمة العابرة للحدود، وهو ما جعل هذه المنطقة مصدرًا لضغوط أمنية مباشرة على ليبيا، خاصة في الجنوب الليبي .[38]

ومن أبرز التحولات الإقليمية التي أثرت في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تصاعد حالة عدم الاستقرار السياسي في عدد من دول الساحل، فقد أدت الانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية إلى إضعاف قدرة هذه الدول على التعاون الأمني الفعال مع ليبيا، كما أدت إلى زيادة حركة النزوح والهجرة، واتساع أنشطة التهريب عبر الحدود، وفي ظل هذا الوضع أصبحت ليبيا مطالبة بأن تتعامل مع دول جوار غير مستقرة، ومع تهديدات لا تتوقف عند حدود دولة معينة، بل تنتقل عبر المجال الصحراوي المفتوح .[39]

كما أسهمت الأزمة الليبية بعد عام 2011 في زيادة تعقيد المشهد الإقليمي في الساحل والصحراء، إذ أصبح الجنوب الليبي مجالًا حساسًا لتداخل قضايا الأمن والهجرة والتهريب، وقد أثرت حالة ضعف مؤسسات الدولة الليبية في قدرتها على مراقبة الحدود الجنوبية، الأمر الذي جعل بعض المناطق الحدودية عرضة لاستخدامها من قبل شبكات تهريب البشر والسلاح والوقود، فضلًا عن احتمال تحرك بعض الجماعات المسلحة عبر الحدود، وهذا يعني أن العلاقة بين ليبيا ومنطقة الساحل لم تعد علاقة خارجية تقليدية، بل أصبحت علاقة أمنية مباشرة يتداخل فيها الداخل بالخارج .[40]

وتكشف قضية الهجرة غير الشرعية عن عمق الارتباط بين ليبيا ومحيطها الأفريقي، فليبيا تمثل دولة عبور ومقصد لعدد كبير من المهاجرين القادمين من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وتزداد هذه الظاهرة في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية في دول المصدر، ووجود شبكات منظمة تستغل هشاشة الحدود والطلب على الهجرة نحو أوروبا، أصبحت الهجرة أحد الملفات التي تربط السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بالسياسة الأوروبية والمتوسطية، لأن التعامل معها لم يعد شأنًا ليبيًا أفريقيًا فقط، بل أصبح جزءًا من ترتيبات أوسع تشمل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية .[41]

ولم تقتصر التحولات الإقليمية على الجانب الأمني فقط، بل شملت أيضًا التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فضعف التنمية في دول الساحل والصحراء، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدهور البنية الخدمية، كلها عوامل تدفع باتجاه الهجرة، وتزيد من قابلية الشباب للانخراط في شبكات التهريب أو الجماعات المسلحة، وهذا يفرض على السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا أن تتعامل مع جذور الظواهر لا مع نتائجها فقط، لأن معالجة الأمن الحدودي دون معالجة أسباب الهجرة والفقر وعدم الاستقرار لن تؤدي إلى حلول مستدامة .[42]

كما أن التحولات الإقليمية في أفريقيا جعلت دور المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي، أكثر أهمية في التعامل مع الأزمات، فقد أصبح الاتحاد الأفريقي معنيًا بملفات السلم والأمن، وتسوية النزاعات، ومراقبة التحولات السياسية، ودعم الاستقرار في الدول الأعضاء، وبالنسبة لليبيا، فإن التعامل مع الاتحاد الأفريقي لا ينبغي أن يكون تعاملًا شكليًا أو بروتوكوليًا، بل يجب أن يكون جزءًا من رؤية أوسع لإعادة بناء الدور الليبي في أفريقيا، خاصة أن الاتحاد الأفريقي كان حاضرًا في مواقف متعددة من الأزمة الليبية، وحاول طرح مسارات للحل السياسي .[43]

وتؤكد هذه التحولات أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا لا يمكن أن تقوم على التعامل التقليدي مع العلاقات الثنائية فقط، بل تحتاج إلى رؤية إقليمية متكاملة تتعامل مع دول الجوار، ودول الساحل، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية ذات العلاقة، فطبيعة التهديدات الراهنة أصبحت عابرة للحدود، ولا يمكن مواجهتها بسياسات منفردة، بل تتطلب تعاونًا أمنيًا وتنمويًا ودبلوماسيًا مستمرًا.

يرى الباحث أن التحولات الإقليمية في أفريقيا، وخاصة في دول الساحل والصحراء، جعلت السياسة الخارجية الليبية أمام اختبار حقيقي، فهذه التحولات كشفت أن أمن ليبيا لا يبدأ من حدودها السياسية فقط، بل يبدأ من المجال الإقليمي المحيط بها، وبخاصة الجنوب الأفريقي والساحلي.

كما يرى الباحث أن التعامل الليبي مع هذه التحولات ينبغي ألا يكون أمنيًا فقط، لأن الأمن وحده لا يعالج جذور الأزمة، فالهجرة والتهريب والجريمة المنظمة ترتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولذلك تحتاج ليبيا إلى سياسة أفريقية تجمع بين التعاون الأمني، والدبلوماسية النشطة، ودعم التنمية، وتفعيل العلاقات مع دول الجوار.

يتضح أن التحولات الإقليمية في أفريقيا ودول الساحل والصحراء كان لها أثر مباشر في السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، فقد أصبحت قضايا مثل الهجرة، والحدود، والجريمة المنظمة، والانقلابات العسكرية، وعدم الاستقرار السياسي، من العوامل التي تفرض على ليبيا إعادة ترتيب أولوياتها الخارجية، فإن السياسة الليبية تجاه أفريقيا لا يمكن أن تكون سياسة هامشية، بل يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من استراتيجية الأمن القومي الليبي.

ثانيًا: المتغيرات الدولية والتنافس الدولي في القارة الأفريقية

لم تعد القارة الأفريقية مجالًا إقليميًا مغلقًا على دولها فقط، بل أصبحت واحدة من أهم ساحات التنافس الدولي في العالم، بسبب موقعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية، وأسواقها الواسعة، وأهميتها في ملفات الطاقة والهجرة والأمن ومكافحة الإرهاب، وقد أدى ذلك إلى تصاعد اهتمام القوى الكبرى بالقارة، ليس فقط من خلال العلاقات الاقتصادية، بل أيضًا من خلال الحضور العسكري، والاتفاقيات الأمنية، والاستثمارات، والمساعدات، والدبلوماسية متعددة الأطراف .[44]

وتُعد منطقة الساحل والصحراء من أكثر المناطق الأفريقية جذبًا للتنافس الدولي، نظرًا لموقعها الرابط بين شمال أفريقيا وغربها ووسطها، وقربها من المتوسط، وارتباطها بقضايا الإرهاب والهجرة والطاقة، وقد تعددت أطراف هذا التنافس بين قوى تقليدية مثل فرنسا وبعض الدول الأوروبية، وقوى دولية أخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، إضافة إلى أدوار إقليمية متزايدة لبعض الدول، وأصبح لكل قوة من هذه القوى مقاربتها الخاصة في التعامل مع المنطقة، بين من يركز على الأمن ومكافحة الإرهاب، ومن يركز على الاقتصاد والاستثمار، ومن يوظف الدعم العسكري والسياسي لتعزيز النفوذ .(45)

وتكشف هذه التحولات أن التنافس الدولي في أفريقيا لم يعد يقتصر على السيطرة المباشرة أو النفوذ التقليدي، بل أصبح يأخذ أشكالًا جديدة، مثل النفوذ الاقتصادي، والاستثمار في البنية التحتية، والتعاون العسكري، وتقديم الدعم السياسي، والتأثير في مسارات تسوية النزاعات، وقد جعل ذلك الدول الأفريقية، ومنها ليبيا، أمام بيئة خارجية أكثر تعقيدًا، لأنها أصبحت مطالبة بإدارة علاقاتها مع قوى متعددة، لكل منها مصالح متباينة قد تتقاطع أو تتعارض مع مصالح الدولة الوطنية .(46)

وفي الحالة الليبية، يكتسب التنافس الدولي في أفريقيا أهمية خاصة، لأن ليبيا تقع في منطقة تماس بين أفريقيا والمتوسط، كما ترتبط أزمتها الداخلية بمواقف أطراف إقليمية ودولية متعددة، فالتدخلات الخارجية في الشأن الليبي لم تكن منفصلة عن الحسابات الإقليمية والدولية في أفريقيا وشمال أفريقيا والساحل، بل ارتبطت بمصالح تتعلق بالطاقة، والموقع الجغرافي، والهجرة، والأمن، والتأثير في مسارات التسوية السياسية، ومن ثم فإن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا لا تستطيع أن تتجاهل وجود هذا التنافس، بل يجب أن تقرأه وتحاول التعامل معه بما يخدم المصالح الليبية .(47)

ومن أبرز المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الليبية تجاه أفريقيا تنامي المقاربة الأمنية الغربية تجاه الساحل والصحراء، خاصة في قضايا مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، فقد ارتبط اهتمام أوروبا بالمنطقة بدرجة كبيرة بمنع تدفقات الهجرة نحو المتوسط، ومواجهة الجماعات المتطرفة، وحماية المصالح الأمنية الأوروبية، وهذا جعل ليبيا في موقع حساس، لأنها أصبحت دولة عبور مهمة في مسارات الهجرة، وفي الوقت ذاته دولة متأثرة بعدم الاستقرار في محيطها الأفريقي . (48)

كما برزت الصين بوصفها فاعلًا اقتصاديًا مهمًا في أفريقيا، من خلال الاستثمارات، ومشروعات البنية التحتية، والتبادل التجاري، والتمويل، وعلى الرغم من أن الحضور الصيني في ليبيا تأثر بالأزمة الداخلية، فإن التوسع الصيني في أفريقيا يعكس تحولًا مهمًا في بنية العلاقات الدولية داخل القارة، حيث أصبحت أفريقيا مجالًا للتنافس الاقتصادي والاستراتيجي بين قوى متعددة، وهذا يتطلب من السياسة الليبية أن تنظر إلى أفريقيا ليس فقط بوصفها مجالًا أمنيًا، بل بوصفها مجالًا اقتصاديًا يمكن أن يفتح فرصًا للتعاون والاستثمار والشراكات .(49)

وفي المقابل، برز الحضور الروسي في عدد من مناطق أفريقيا، خاصة في ظل تراجع النفوذ الفرنسي في بعض دول الساحل، وتصاعد طلب بعض الحكومات الأفريقية على بدائل أمنية وسياسية، وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ الدولي في الساحل والصحراء، وأثر في التوازنات الإقليمية التي تحيط بليبيا، فكل تغير في ميزان النفوذ داخل الساحل ينعكس بصورة غير مباشرة على ليبيا، سواء في ملفات الأمن، أو الحدود، أو العلاقات مع دول الجوار، أو مسارات تسوية الأزمة الليبية .(50)

ولا يمكن إغفال دور الاتحاد الأوروبي في التأثير على السياسة الليبية تجاه أفريقيا، خاصة من خلال ملف الهجرة، فقد أصبح ملف الهجرة غير الشرعية من أهم الملفات التي تربط ليبيا بأوروبا وأفريقيا في وقت واحد، فالمهاجرون يتحركون غالبًا من دول أفريقية متعددة، ويمرون عبر ليبيا، ثم يتجهون نحو أوروبا، ما يجعل ليبيا في مركز مثلث معقد يجمع بين دول المصدر، ودولة العبور، ودول المقصد، ومن ثم أصبحت السياسة الليبية تجاه أفريقيا مرتبطة أيضًا بطبيعة الشراكة أو الضغوط الأوروبية في مجال إدارة الهجرة والحدود .(51)

إن خطورة التنافس الدولي في أفريقيا لا تكمن فقط في تعدد الفاعلين، بل في إمكانية تحول الدول الضعيفة أو المنقسمة إلى ساحات لتصفية حسابات خارجية، فإذا لم تمتلك الدولة رؤية واضحة ومؤسسات فاعلة، فإنها قد تصبح موضوعًا للتنافس بدل أن تكون طرفًا قادرًا على إدارة علاقاته الخارجية، وهذا هو التحدي الذي يواجه ليبيا؛ إذ تحتاج إلى سياسة خارجية قادرة على تحقيق التوازن بين الانفتاح على القوى الدولية، وحماية استقلال القرار الوطني، والحفاظ على علاقات متوازنة مع أفريقيا.

يرى الباحث أن التنافس الدولي في أفريقيا يمثل فرصة وتحديًا في الوقت نفسه بالنسبة إلى ليبيا، فهو فرصة إذا استطاعت ليبيا أن توظف هذا التنافس للحصول على دعم سياسي واقتصادي وأمني يخدم مصالحها، لكنه يتحول إلى تهديد إذا ظلت ليبيا منقسمة وغير قادرة على صياغة موقف خارجي موحد.

كما يرى الباحث أن السياسة الخارجية الليبية يجب أن تتعامل مع التنافس الدولي داخل أفريقيا بقدر عالٍ من الحذر والمرونة، بحيث لا تنحاز بصورة كاملة إلى محور على حساب آخر، ولا تسمح بتحويل موقعها الجغرافي إلى ساحة نفوذ خارجي، بل تستثمر موقعها باعتباره ورقة قوة في العلاقات الأفريقية والدولية.

يتضح أن المتغيرات الدولية والتنافس الدولي في القارة الأفريقية أثرت بصورة واضحة في البيئة التي تتحرك داخلها السياسة الخارجية الليبية، فقد أصبحت أفريقيا مجالًا لتنافس أمني واقتصادي واستراتيجي بين قوى كبرى وإقليمية، وأصبحت ليبيا جزءًا من هذا التفاعل بسبب موقعها الجغرافي وارتباطها بملفات الهجرة والطاقة والأمن، ولذلك فإن السياسة الليبية تجاه أفريقيا تحتاج إلى رؤية متوازنة قادرة على التعامل مع هذا التنافس دون فقدان استقلالية القرار الوطني.

ثالثًا: انعكاس المتغيرات الإقليمية والدولية على الدور الليبي في أفريقيا

أدت المتغيرات الإقليمية والدولية إلى إحداث تغير واضح في طبيعة الدور الليبي داخل أفريقيا، فبعد أن كانت ليبيا تسعى في مراحل سابقة إلى الحضور السياسي والدبلوماسي داخل القارة، أصبحت بعد 2011 أكثر انشغالًا بأزمتها الداخلية، وأكثر تأثرًا بما يحدث في محيطها الأفريقي، وقد انعكس ذلك على درجة فاعليتها في الاتحاد الأفريقي، وعلى علاقاتها مع دول الساحل والصحراء، وعلى قدرتها على المبادرة في القضايا الأفريقية .[52]

ومن أبرز انعكاسات هذه المتغيرات تراجع القدرة الليبية على صياغة سياسة أفريقية مستقرة، فحالة الانقسام السياسي وتعدد الحكومات والفاعلين المحليين أضعفت وحدة القرار الخارجي، وجعلت السياسة الخارجية الليبية أقل قدرة على الاستمرار والتأثير، كما أدى ضعف المؤسسات إلى تراجع التنسيق بين الجهات المعنية بالعلاقات الخارجية، وبالأمن، والهجرة، والحدود، وهو ما انعكس على قدرة ليبيا على إدارة ملفاتها الأفريقية بصورة متكاملة .[53]

كما أدى تزايد التهديدات الأمنية في دول الساحل والصحراء إلى تحويل جانب مهم من العلاقة الليبية الأفريقية من علاقة سياسية ودبلوماسية إلى علاقة أمنية، فلم تعد العلاقات مع دول الجوار الأفريقي ترتبط فقط بالتعاون الرسمي أو التبادل الاقتصادي، بل أصبحت مرتبطة بملفات ضبط الحدود، ومكافحة الإرهاب، ومواجهة التهريب، والتعامل مع الهجرة، وهذا التحول جعل السياسة الخارجية الليبية بحاجة إلى تكامل أكبر بين وزارة الخارجية والمؤسسات الأمنية والاقتصادية، لأن الملف الأفريقي أصبح ملفًا مركبًا لا يمكن إدارته بمنظور دبلوماسي تقليدي فقط .[54]

ومن الانعكاسات المهمة أيضًا أن ليبيا تحولت في بعض الملفات من فاعل مؤثر إلى دولة متأثرة، فالأزمة الليبية وما صاحبها من هشاشة أمنية وسياسية جعلت بعض التطورات في دول الساحل والصحراء تنعكس مباشرة على الداخل الليبي، كما أن الاتحاد الأفريقي وبعض الدول الأفريقية أصبحوا جزءًا من النقاش المتعلق بتسوية الأزمة الليبية، الأمر الذي يدل على أن علاقة ليبيا بأفريقيا أصبحت علاقة تبادلية التأثير، وليست علاقة تتحرك فيها ليبيا وحدها تجاه القارة .[55]

وقد أظهرت مواقف الاتحاد الأفريقي من الأزمة الليبية أن القارة الأفريقية لا تزال تنظر إلى ليبيا بوصفها دولة مهمة في المجال الأفريقي، وأن استقرار ليبيا له انعكاسات على أمن القارة، فقد طرح الاتحاد الأفريقي منذ بداية الأزمة الليبية مسارات

للحل السياسي، وأكد أهمية الحوار والحل السلمي ووحدة الدولة الليبية، وهذا يوضح أن استعادة الدور الليبي في أفريقيا لا تتوقف على الإرادة الليبية وحدها، بل تتطلب أيضًا تفعيل العلاقة مع المؤسسات الأفريقية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، بما يتيح لليبيا أن تتحول من موضوع للأزمة إلى طرف فاعل في بناء الحلول الإقليمية .[56]

كما أن ملف الهجرة غير الشرعية يعكس بوضوح انعكاس المتغيرات الإقليمية والدولية على الدور الليبي، فليبيا تجد نفسها بين ضغوط أوروبية للحد من تدفقات الهجرة، وضغوط أفريقية مرتبطة بأوضاع المهاجرين وحقوقهم، وضغوط داخلية ناتجة عن ضعف القدرات المؤسسية والأمنية، وهذا الوضع يجعل السياسة الخارجية الليبية أمام معادلة صعبة: فهي مطالبة بحماية حدودها وأمنها، وفي الوقت نفسه مطالبة بالتعاون مع دول المصدر والعبور والمنظمات الدولية، واحترام الالتزامات الإنسانية والقانونية .[57]

وتتضح انعكاسات المتغيرات الدولية كذلك في تعدد الأطراف الخارجية المؤثرة في ليبيا وأفريقيا، فوجود مصالح متباينة لقوى إقليمية ودولية في ليبيا ودول الساحل يجعل أي سياسة ليبية تجاه أفريقيا بحاجة إلى حسابات دقيقة، فإذا لم تكن ليبيا قادرة على صياغة أولويات واضحة، فإن سياساتها قد تصبح رد فعل لمصالح الآخرين، أما إذا استطاعت بناء موقف وطني موحد، فإنها تستطيع تحويل موقعها الجغرافي وعلاقاتها الأفريقية إلى أدوات لتعزيز حضورها الإقليمي .[58]

ومن ثم فإن تفعيل الدور الليبي في أفريقيا يتطلب إعادة بناء السياسة الخارجية على أسس مؤسسية، وتحديد أولويات واضحة في التعامل مع القارة، وتتمثل أهم هذه الأولويات في تعزيز العلاقات مع دول الجوار الأفريقي، وتفعيل التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وتطوير آليات مشتركة لضبط الحدود، وبناء شراكات اقتصادية وتنموية، والاهتمام بالدبلوماسية الثقافية والتعليمية، وإعادة حضور ليبيا في المنظمات الأفريقية بصورة أكثر فاعلية، وبدون هذه الخطوات سيظل الدور الليبي في أفريقيا محدودًا، رغم امتلاك ليبيا لمقومات جغرافية وتاريخية مهمة.

يرى الباحث أن المتغيرات الإقليمية والدولية لم تُلغِ أهمية الدور الليبي في أفريقيا، لكنها كشفت عن ضعف الأدوات الليبية في إدارة هذا الدور، فالموقع الجغرافي والروابط التاريخية لا تزال قائمة، غير أن توظيفها يحتاج إلى دولة مستقرة ومؤسسات قادرة على صنع وتنفيذ سياسة خارجية واضحة.

ويرى الباحث أيضًا أن ليبيا تستطيع استعادة جزء مهم من دورها الأفريقي إذا انتقلت من سياسة رد الفعل إلى سياسة المبادرة، ويكون ذلك من خلال وضع استراتيجية أفريقية متكاملة، تجعل من أفريقيا مجالًا للأمن والتعاون والتنمية، لا مجرد مصدر للتهديدات أو مجالًا ثانويًا في السياسة الخارجية.

يتضح أن المتغيرات الإقليمية والدولية انعكست بوضوح على الدور الليبي في أفريقيا، حيث أدت إلى تراجع الفاعلية الليبية، وزيادة ارتباط السياسة الخارجية بملفات الأمن والهجرة والحدود، وتحول ليبيا في بعض الأحيان من فاعل مؤثر إلى طرف متأثر بما يجري في محيطه الأفريقي، ومع ذلك، فإن هذه المتغيرات لا تعني انتهاء الدور الليبي، بل تعني الحاجة إلى إعادة صياغته بصورة أكثر واقعية ومؤسسية.

خلص هذا المبحث إلى أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تأثرت بدرجة كبيرة بالمتغيرات الإقليمية والدولية، فعلى المستوى الإقليمي، أدت التحولات في دول الساحل والصحراء إلى زيادة الضغوط الأمنية والسياسية على ليبيا، خاصة في ملفات الحدود، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وانتشار الجماعات المسلحة، وقد جعل ذلك الدائرة الأفريقية أكثر ارتباطًا بالأمن القومي الليبي.

أما على المستوى الدولي، فقد أدى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية في أفريقيا إلى تعقيد البيئة التي تتحرك فيها السياسة الخارجية الليبية، فلم تعد ليبيا تتعامل مع محيط أفريقي فقط، بل أصبحت تتعامل مع شبكة متداخلة من المصالح الدولية، خاصة في قضايا الأمن، والطاقة، والهجرة، والتسويات السياسية.

كما أوضح المبحث أن هذه المتغيرات انعكست على الدور الليبي في أفريقيا، حيث تراجعت فاعلية الحضور الليبي نتيجة الانقسام الداخلي وضعف المؤسسات، في حين زادت الحاجة إلى بناء سياسة أفريقية متوازنة تقوم على التعاون الأمني، والدبلوماسية النشطة، والشراكات الاقتصادية والتنموية، ومن ثم فإن استعادة الدور الليبي في أفريقيا تقتضي وجود رؤية استراتيجية واضحة، وقرار خارجي موحد، ومؤسسات قادرة على تحويل الموقع الجغرافي الليبي إلى قوة سياسية ودبلوماسية فاعلة.

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا وآفاق تفعيلها

بعد تناول المحددات العامة للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، ثم بيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية فيها، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة الواقع العملي لهذه السياسة، والوقوف على أبرز التحديات التي تعوق فاعليتها، ثم البحث في الآفاق الممكنة لتفعيل الدور الليبي داخل القارة الأفريقية.

ولا يقصد بواقع العلاقات الليبية الأفريقية مجرد الإشارة إلى وجود علاقات دبلوماسية أو تاريخية، وإنما المقصود هو قياس مدى قدرة هذه العلاقات على خدمة المصالح الليبية في المرحلة الراهنة، خاصة في ظل استمرار الأزمة السياسية الداخلية، وتزايد أهمية ملفات الحدود والهجرة والأمن، وتنامي حضور الاتحاد الأفريقي في المسارات المتعلقة بتسوية الأزمة الليبية.

ومن ثم يتناول هذا المبحث ثلاثة عناوين رئيسية، هي: واقع العلاقات الليبية الأفريقية في المرحلة الراهنة، ثم تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، ثم آفاق تفعيل الدور الليبي داخل القارة الأفريقية.

أولًا: واقع العلاقات الليبية الأفريقية في المرحلة الراهنة

يتسم واقع العلاقات الليبية الأفريقية في المرحلة الراهنة بدرجة واضحة من التعقيد؛ إذ لم تعد هذه العلاقات تُدار فقط من خلال القنوات الدبلوماسية التقليدية، بل أصبحت مرتبطة بمجموعة من الملفات المتشابكة، مثل المصالحة الوطنية، وأمن الحدود، والهجرة غير الشرعية، وعلاقات ليبيا بدول الجوار، وموقف الاتحاد الأفريقي من الأزمة الليبية، وهذا يعني أن العلاقة بين ليبيا وأفريقيا تحولت من علاقة سياسية عامة إلى علاقة متعددة المستويات، تجمع بين السياسي والأمني والإنساني والمؤسسي .[59]

وقد ظل الاتحاد الأفريقي حاضرًا في الملف الليبي من خلال تأكيده المتكرر على أهمية التسوية السياسية والمصالحة الوطنية ووحدة المؤسسات الليبية، ويدل ذلك على أن أفريقيا لم تعد مجرد مجال تتحرك فيه السياسة الخارجية الليبية، بل أصبحت أيضًا طرفًا معنيًا باستقرار ليبيا، فالاتحاد الأفريقي ينظر إلى الأزمة الليبية باعتبارها أزمة ذات انعكاسات إقليمية، لأن استمرار الانقسام في ليبيا يؤثر في دول الجوار، وفي منطقة الساحل والصحراء، وفي ملفات الهجرة والأمن الإقليمي .[60]

وعلى الرغم من هذا الحضور الأفريقي، فإن العلاقات الليبية الأفريقية لا تزال تعاني من محدودية الفاعلية في المرحلة الراهنة، فالتواصل الرسمي مع بعض الدول الأفريقية قائم، والحضور الليبي في المنظمات الأفريقية موجود من الناحية الشكلية، إلا أن هذا الحضور لا يرقى دائمًا إلى مستوى الدور المؤثر أو المبادر، ويرجع ذلك إلى أن السياسة الخارجية الليبية ما زالت متأثرة بحالة الانقسام الداخلي وضعف التنسيق المؤسسي، وهو ما يحد من قدرة ليبيا على تحويل علاقتها بأفريقيا إلى سياسة عملية مستمرة .[61]

وتبرز أهمية دول الجوار الأفريقي في الواقع الحالي للعلاقات الليبية الأفريقية، خاصة تشاد والنيجر والسودان، نظرًا لارتباطها المباشر بالجنوب الليبي، فهذه الدول تمثل عمقًا أمنيًا واجتماعيًا واقتصاديًا لليبيا، كما أن أي اضطراب فيها ينعكس على الداخل الليبي بصورة مباشرة، لذلك لم تعد علاقة ليبيا بهذه الدول علاقة خارجية عادية، بل أصبحت جزءًا من إدارة الأمن

الوطني، خصوصًا في ظل حركة السكان والقبائل العابرة للحدود، ومسارات التهريب، وانتقال بعض التهديدات الأمنية عبر الصحراء .[62]

ومن الملفات التي تكشف واقع العلاقات الليبية الأفريقية ملف الهجرة غير الشرعية، إذ تشير تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى وجود أعداد كبيرة من المهاجرين داخل ليبيا من جنسيات أفريقية متعددة، وهو ما يجعل ليبيا في موقع حساس بين دول المصدر الأفريقية ودول المقصد الأوروبية، ويؤكد ذلك أن السياسة الليبية تجاه أفريقيا لا يمكن فصلها عن السياسات الخاصة بالهجرة والحدود والعمل الإنساني، لأن المهاجرين الموجودين داخل ليبيا يعكسون حجم الترابط بين ليبيا ومحيطها الأفريقي .[63]

كما يظهر الواقع الحالي للعلاقات الليبية الأفريقية من خلال تزايد أهمية البعد الإنساني، خاصة مع تدفق لاجئين ونازحين من بعض الدول الأفريقية التي تشهد أزمات، مثل السودان، وقد أشارت تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن ليبيا أصبحت متأثرة بشكل مباشر بتطورات النزاع في السودان، وبحركة اللاجئين القادمين إلى مناطق مثل الكفرة، الأمر الذي يضيف بعدًا إنسانيًا جديدًا للعلاقات الليبية الأفريقية، ويجعل السياسة الخارجية مطالبة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والدول الأفريقية المعنية .[64]

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن واقع العلاقات الليبية الأفريقية في المرحلة الراهنة يتراوح بين وجود مقومات مهمة يمكن البناء عليها، وبين ضعف في توظيف هذه المقومات، فليبيا تمتلك موقعًا مهمًا، وامتدادًا أفريقيًا واضحًا، وعضوية في الاتحاد الأفريقي، وروابط مع دول الجوار، لكنها تحتاج إلى تحويل هذه العناصر من مجرد معطيات ثابتة إلى سياسة خارجية فاعلة تقوم على المبادرة والتنسيق والمتابعة.

يرى الباحث أن واقع العلاقات الليبية الأفريقية لا يعاني من غياب الأساس، بل يعاني من ضعف التفعيل، فالعلاقات التاريخية، والموقع الجغرافي، والروابط الأمنية والاقتصادية كلها موجودة، لكن الإشكال الحقيقي يتمثل في عدم وجود رؤية مؤسسية مستقرة تجعل هذه العلاقات تخدم المصالح الليبية بصورة واضحة.

كما يرى الباحث أن المرحلة الراهنة تتطلب من ليبيا ألا تتعامل مع أفريقيا باعتبارها ملفًا خارجيًا ثانويًا، بل باعتبارها جزءًا من إدارة الأزمة الليبية نفسها؛ لأن المصالحة، والهجرة، والحدود، والأمن الجنوبي، كلها ملفات لا يمكن حلها دون حضور أفريقي منظم وفاعل.

يتضح أن واقع العلاقات الليبية الأفريقية في المرحلة الراهنة يتسم بالتداخل بين السياسي والأمني والإنساني، فالأنشطة الأفريقية المتعلقة بالمصالحة الليبية، وقضايا الهجرة واللاجئين، وأوضاع دول الجوار، كلها جعلت أفريقيا طرفًا مهمًا في الحسابات الليبية، غير أن فاعلية هذه العلاقات ما زالت محدودة بسبب ضعف المؤسسات وتعدد مراكز القرار، مما يتطلب إعادة بناء الحضور الليبي في أفريقيا على أسس أكثر تنظيمًا واستمرارية.

ثانيًا: تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا

تواجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا مجموعة من التحديات التي تحد من قدرتها على التأثير والمبادرة، ويأتي في مقدمة هذه التحديات ضعف وحدة القرار الخارجي، إذ إن تعدد مراكز السلطة داخل ليبيا ينعكس مباشرة على صورة الدولة في الخارج، ويجعل الدول والمنظمات الأفريقية تتعامل أحيانًا مع مواقف غير موحدة أو مع مؤسسات متنافسة، وهذا الوضع يضعف المصداقية الدبلوماسية، ويجعل السياسة الخارجية أقل قدرة على تنفيذ التزامات واضحة أو بناء شراكات طويلة المدى . (65)

ويتمثل التحدي الثاني في ضعف البنية المؤسسية للدبلوماسية الليبية، خاصة في ما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والتنسيق بين الوزارات والأجهزة المعنية، فالعلاقات مع أفريقيا لا يمكن أن تديرها وزارة الخارجية وحدها، لأنها تشمل ملفات

أمنية واقتصادية وإنسانية وتنموية، ومن ثم فإن غياب التنسيق بين الجهات المعنية يؤدي إلى تجزئة السياسة الأفريقية، بحيث يتحرك كل ملف بصورة منفصلة عن الآخر، بدل أن يكون جزءًا من استراتيجية وطنية متكاملة .[66]

أما التحدي الثالث فيتعلق بأمن الحدود الجنوبية، وهو من أكثر التحديات تأثيرًا في السياسة الليبية تجاه أفريقيا، فالحدود الجنوبية ليست مجرد خطوط فاصلة بين ليبيا ودول الجوار، بل هي مجال واسع تتحرك داخله شبكات التهريب والهجرة والجريمة المنظمة، وقد أشارت تقارير مجلس الأمن الخاصة بليبيا إلى استمرار وجود أنشطة عابرة للحدود، وارتباط بعضها بشبكات تهريب ونقل غير مشروع، وهو ما يعكس صعوبة ضبط المجال الحدودي في ظل هشاشة مؤسسات الدولة .[67]

ويُضاف إلى ذلك تحدي الهجرة غير الشرعية، الذي يضع ليبيا في موقع بالغ الحساسية، فليبيا من جهة ليست دولة المصدر الأساسية للمهاجرين، لكنها من جهة أخرى تتحمل جانبًا كبيرًا من آثار الهجرة بوصفها دولة عبور ومقصد، كما أن التعامل مع هذا الملف يضعها تحت ضغوط متعددة: ضغوط أمنية داخلية، وضغوط أوروبية للحد من الهجرة، وضغوط إنسانية وقانونية مرتبطة بحقوق المهاجرين واللاجئين، ومن ثم فإن ملف الهجرة أصبح أحد أعقد الملفات التي تختبر قدرة السياسة الخارجية الليبية على التوازن بين الأمن والالتزامات الإنسانية والتعاون الدولي .[68]

كما تواجه السياسة الخارجية الليبية تحديًا مرتبطًا بتراجع أدوات التأثير الاقتصادي في أفريقيا، فقد كانت الأدوات الاقتصادية، مثل الاستثمارات والمساعدات والمشروعات المشتركة، من الوسائل المهمة لبناء النفوذ الخارجي، غير أن ظروف ما بعد 2011 أدت إلى تراجع قدرة ليبيا على استخدام هذه الأدوات بكفاءة، سواء بسبب الانقسام السياسي، أو ضعف الإدارة المالية، أو تراجع الثقة في استمرارية الالتزامات، أو انشغال الدولة بإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، وهذا جعل الحضور الليبي في أفريقيا أقل تأثيرًا مقارنة بما تملكه دول أخرى من أدوات اقتصادية واستثمارية .[69]

ومن التحديات المهمة كذلك ضعف الخطاب الخارجي الموحد تجاه أفريقيا، فالسياسة الخارجية لا تُبنى فقط بالاتفاقيات والزيارات، بل تحتاج إلى خطاب سياسي واضح يحدد ماذا تريد ليبيا من أفريقيا، وما الذي تستطيع تقديمه، وما موقع القارة في أولوياتها الوطنية، وغياب هذا الخطاب يجعل التحرك الليبي أقرب إلى ردود الأفعال منه إلى المبادرة، كما يجعل علاقات ليبيا الأفريقية مرتبطة بالظروف الآنية أكثر من ارتباطها برؤية استراتيجية طويلة المدى.

كذلك يبرز تحدي المنافسة الإقليمية والدولية داخل أفريقيا، حيث تتحرك قوى متعددة في القارة بأدوات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية كبيرة، وفي ظل ضعف ليبيا الداخلي، قد يصعب عليها مجاراة هذا الحضور أو حماية مصالحها بصورة كافية، غير أن المشكلة ليست في وجود المنافسة ذاتها، بل في غياب قدرة ليبية واضحة على تحديد موقعها داخل هذه المنافسة، وتوظيف علاقاتها الأفريقية بما يخدم أمنها ومصالحها الوطنية.

وتتصل هذه التحديات كلها بتحدي أكبر يتمثل في غياب استراتيجية أفريقية واضحة للسياسة الخارجية الليبية، فوجود سفارات أو علاقات رسمية لا يعني بالضرورة وجود سياسة أفريقية فعالة، فالسياسة الفعالة تحتاج إلى أهداف محددة، وأولويات مرتبة، وموارد مخصصة، وآليات متابعة، وتنسيق بين المؤسسات، وبدون ذلك ستظل العلاقات الليبية الأفريقية قائمة، لكنها محدودة الأثر والفاعلية.

يرى الباحث أن أخطر تحدٍ يواجه السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ليس التهديدات الأمنية وحدها، بل ضعف القدرة المؤسسية على إدارة هذه التهديدات وتحويلها إلى برامج عمل، فالمشكلة لا تكمن فقط في وجود هجرة أو تهريب أو اضطراب حدودي، بل في غياب منظومة ليبية متكاملة للتعامل مع هذه القضايا.

كما يرى الباحث أن معالجة هذه التحديات تبدأ من الداخل الليبي أولًا، فكلما توحد القرار السياسي، وتحسنت كفاءة المؤسسات، وجرى التنسيق بين الدبلوماسية والأمن والاقتصاد، زادت قدرة ليبيا على بناء سياسة أفريقية فاعلة، أما استمرار الانقسام فسيجعل ليبيا متأثرة بالسياسات الأفريقية والدولية أكثر من كونها صانعة لها.

يتضح أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تواجه تحديات متعددة، أبرزها ضعف وحدة القرار، وتراجع التنسيق المؤسسي، وصعوبة ضبط الحدود الجنوبية، وتعقيد ملف الهجرة، وتراجع الأدوات الاقتصادية، وغياب استراتيجية أفريقية واضحة، وهذه التحديات لا يمكن التعامل معها بشكل منفصل، لأنها مترابطة وتؤثر في بعضها بعضًا، ولذلك فإن تجاوزها يتطلب رؤية وطنية موحدة للسياسة الخارجية، وربط الملف الأفريقي بالأمن القومي والتنمية والدبلوماسية.

ثالثًا: آفاق تفعيل الدور الليبي داخل القارة الأفريقية

إن تفعيل الدور الليبي داخل القارة الأفريقية لا يعني العودة إلى أنماط سابقة من الحضور السياسي، بل يعني بناء دور جديد يتناسب مع واقع ليبيا الحالي ومع طبيعة التحولات الإقليمية والدولية، فليبيا في المرحلة الراهنة تحتاج إلى سياسة أفريقية أكثر واقعية، تقوم على ترتيب الأولويات، وتوجيه الموارد المحدودة نحو الملفات الأكثر ارتباطًا بالمصلحة الوطنية، مثل دول الجوار، والحدود الجنوبية، والهجرة، والتعاون الأمني، والمصالحة، والتعاون الاقتصادي .[70]

وتبدأ آفاق تفعيل الدور الليبي من بناء استراتيجية وطنية واضحة تجاه أفريقيا، وينبغي أن تحدد هذه الاستراتيجية أهداف ليبيا في القارة، وأولوياتها الجغرافية، وأدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، وآليات التنسيق بين المؤسسات، كما يجب أن تميز بين دوائر الحركة المختلفة؛ فالعلاقة مع دول الجوار الأفريقي لها أولوية أمنية مباشرة، والعلاقة مع الاتحاد الأفريقي لها أهمية سياسية ومؤسسية، والعلاقة مع أفريقيا جنوب الصحراء لها أبعاد اقتصادية وإنسانية واستراتيجية أوسع .[71]

ومن أهم مسارات التفعيل إعادة تنشيط الدبلوماسية الليبية داخل الاتحاد الأفريقي، فالوجود في الاتحاد الأفريقي لا ينبغي أن يكون حضورًا شكليًا، بل يجب أن يتحول إلى منصة للدفاع عن المصالح الليبية، وشرح الموقف الليبي، والاستفادة من آليات الاتحاد في مجالات السلم والأمن والمصالحة والتنمية، كما يمكن لليبيا أن تعمل على بناء تحالفات داخل الاتحاد مع دول الجوار والدول المؤثرة، بما يدعم موقفها في القضايا المرتبطة بالأزمة الليبية والحدود والهجرة .[72]

ويُعد ملف المصالحة الوطنية أحد المداخل المهمة لتفعيل العلاقة مع أفريقيا، خاصة أن الاتحاد الأفريقي يطرح نفسه طرفًا داعمًا لمسار المصالحة الليبية، ويمكن لليبيا أن تستفيد من هذا الدور بشرط أن يكون التعامل معه قائمًا على رؤية وطنية واضحة، لا على مجرد حضور بروتوكولي، فالمصالحة ليست شأنًا داخليًا فقط، بل لها أثر مباشر في استعادة الثقة الخارجية، وتوحيد القرار السياسي، ورفع مستوى فاعلية السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا .[73]

كما يشكل التعاون مع دول الجوار الأفريقي مسارًا أساسيًا لتفعيل الدور الليبي، وينبغي أن يقوم هذا التعاون على آليات منتظمة، مثل اللجان المشتركة، وتبادل المعلومات، وتنظيم المعابر، والتعاون في مكافحة التهريب، ووضع برامج مشتركة لتنمية المناطق الحدودية، فالتعامل الأمني وحده لا يكفي، لأن المجتمعات الحدودية تحتاج إلى فرص اقتصادية وخدمات وتنمية، وإلا ستظل شبكات التهريب والهجرة قادرة على استغلال الفراغ التنموي .[74]

ومن آفاق التفعيل أيضًا إعادة بناء أدوات القوة الناعمة الليبية في أفريقيا، ويقصد بذلك استخدام التعليم، والمنح الدراسية، والتعاون الثقافي، والتدريب، والخدمات الطبية، والبرامج التنموية الصغيرة، باعتبارها وسائل لبناء الثقة والتأثير، فالدولة لا تحتاج دائمًا إلى موارد ضخمة حتى تكون مؤثرة، بل يمكنها أن تحقق حضورًا إيجابيًا من خلال برامج منظمة ومستقرة تعكس احترامها لشركائها الأفارقة، وتقدم منفعة واضحة ومتبادلة .[75]

ويُعد التعاون الاقتصادي أحد أهم المداخل المستقبلية لتفعيل الدور الليبي داخل أفريقيا، فالقارة الأفريقية تمثل مجالًا واسعًا للأسواق والاستثمار والتبادل التجاري، وليبيا تستطيع أن تستفيد من موقعها كبوابة بين أفريقيا والمتوسط، خاصة في مجالات النقل، والطاقة، والتجارة، والمناطق الحرة، وإعادة الإعمار، غير أن ذلك يتطلب بيئة داخلية مستقرة، وتشريعات واضحة، ومؤسسات قادرة على حماية الاستثمارات، وتفعيل الاتفاقيات بصورة عملية لا شكلية .[76]

كما يجب أن يرتبط تفعيل الدور الليبي بإدارة متوازنة لملف الهجرة، فبدل أن يظل الملف محكومًا بالضغوط الأوروبية أو المعالجات الأمنية المؤقتة، يمكن لليبيا أن تطرح مقاربة أفريقية متوسطية تقوم على التعاون مع دول المصدر، وتحسين إدارة

الحدود، ومكافحة شبكات التهريب، وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، والبحث عن دعم دولي عادل لا يحول ليبيا إلى مجرد حارس للحدود الأوروبية، وهذا التصور يمنح السياسة الخارجية الليبية قدرة أكبر على المبادرة بدل الاكتفاء برد الفعل .[77]

ويتطلب تفعيل الدور الليبي كذلك تطوير جهاز دبلوماسي متخصص في الشأن الأفريقي، فالقارة الأفريقية ليست كتلة واحدة، بل تضم مناطق وثقافات ومصالح مختلفة، ولذلك تحتاج ليبيا إلى كوادر دبلوماسية تفهم طبيعة الاتحاد الأفريقي، ودول الساحل، وأفريقيا جنوب الصحراء، والملفات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المرتبطة بها، ومن ثم فإن تدريب الدبلوماسيين، وتطوير مراكز الدراسات، وربط صانع القرار بالمعلومة الدقيقة، كلها عناصر ضرورية لبناء سياسة أفريقية فعالة.

وبذلك إن آفاق تفعيل الدور الليبي داخل أفريقيا تظل مرتبطة بقدرة الدولة الليبية على الانتقال من السياسة الخارجية المتأثرة بالأزمة إلى السياسة الخارجية التي تسهم في تجاوز الأزمة، فكلما استطاعت ليبيا بناء مؤسسات موحدة، وتطوير أدواتها الدبلوماسية، وتفعيل علاقاتها مع أفريقيا، أصبحت أكثر قدرة على حماية أمنها القومي، وتعزيز مكانتها الإقليمية، والاستفادة من الفرص التي تتيحها القارة الأفريقية.

يرى الباحث أن تفعيل الدور الليبي في أفريقيا لا ينبغي أن يقوم على الحنين إلى أدوار سابقة، بل على بناء دور جديد أكثر واقعية وتوازنًا، فالمطلوب هو سياسة خارجية عملية، تبدأ من دول الجوار والاتحاد الأفريقي، وتركز على الأمن والتنمية والهجرة والتعاون الاقتصادي.

كما يرى الباحث أن ليبيا تمتلك فرصة حقيقية لاستعادة حضورها الأفريقي إذا تعاملت مع أفريقيا باعتبارها شريكًا استراتيجيًا لا مجرد مجال نفوذ، فالعلاقات الحديثة تقوم على المصالح المتبادلة، واحترام السيادة، وبناء الثقة، وتبادل المنافع، وهذه هي القاعدة التي ينبغي أن توجه السياسة الليبية تجاه القارة في المرحلة المقبلة.

يتضح أن آفاق تفعيل الدور الليبي داخل أفريقيا ترتبط ببناء استراتيجية واضحة، وتنشيط الحضور داخل الاتحاد الأفريقي، وتعزيز التعاون مع دول الجوار، وتطوير أدوات القوة الناعمة، وتفعيل التعاون الاقتصادي، وإدارة ملف الهجرة بصورة متوازنة، كما أن نجاح هذه الآفاق يتوقف على استقرار الداخل الليبي، ووحدة القرار السياسي، ووجود مؤسسات قادرة على تنفيذ سياسة خارجية مستمرة وفعالة.

خلص هذا المبحث إلى أن السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تواجه واقعًا معقدًا يجمع بين فرص مهمة وتحديات كبيرة، فمن ناحية، تمتلك ليبيا موقعًا جغرافيًا مؤثرًا، وروابط تاريخية وسياسية مع القارة، وعضوية في الاتحاد الأفريقي، وعلاقات مباشرة مع دول الجوار، ومن ناحية أخرى، تعاني هذه السياسة من ضعف الفاعلية بسبب الانقسام الداخلي، وتعدد مراكز القرار، وتراجع التنسيق المؤسسي، وتعقيد ملفات الحدود والهجرة والأمن.

كما تبين أن واقع العلاقات الليبية الأفريقية في المرحلة الراهنة لم يعد محصورًا في العلاقات الدبلوماسية، بل أصبح مرتبطًا بالمصالحة الوطنية، وأمن الجنوب، والهجرة غير الشرعية، واللاجئين، ودور الاتحاد الأفريقي في التعامل مع الأزمة الليبية، وهذا يؤكد أن أفريقيا ليست دائرة خارجية بعيدة، بل هي جزء من البيئة المؤثرة في استقرار ليبيا وأمنها القومي.

وقد أوضح المبحث أن تفعيل الدور الليبي داخل أفريقيا يتطلب الانتقال من الحضور الشكلي إلى الحضور المؤسسي الفاعل، من خلال بناء استراتيجية أفريقية واضحة، وتنشيط العلاقات مع دول الجوار، وتطوير الحضور داخل الاتحاد الأفريقي، والاستفادة من أدوات القوة الناعمة، وفتح مجالات التعاون الاقتصادي والتنموي، ومن ثم فإن مستقبل السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا يتوقف على قدرة ليبيا على بناء دولة مستقرة، وقرار خارجي موحد، ومؤسسات قادرة على تحويل العلاقات الأفريقية إلى رافعة للأمن والمكانة الإقليمية والتنمية.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضـــوع **الســـياســـة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية: دراســـة تحليلية**، وذلك من خلال الوقوف على المحددات العامة التي تحكم توجه ليبيا نحو القارة الأفريقية، وتحليل أثر التحولات الإقليمية والدولية في هذا التوجه، ثم بيان التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية وآفاق تفعيل الدور الليبي داخل القارة.

وقد تبين من خلال البحث أن الدائرة الأفريقية تمثل مجالًا اسـتراتيجيًا مهمًا في السـياسـة الخارجية الليبية، ليس فقط بحكم الجوار الجغرافي والامتداد التاريخي، بل أيضًـا بسـبب ارتباطها المباشـر بقضـايا الأمن القومي، والهجرة غير الشـرعية، والحدود الجنوبية، ودول السـاحل والصـحراء، ودور الاتحاد الأفريقي في التعامل مع الأزمات الإقليمية، كما أوضـح البحث أن السياسـة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا تأثرت بشكل واضـح بالتحولات الداخلية التي شـهدتها ليبيا، خاصـة بعد عام 2011، وما صاحبها من ضعف مؤسسي وتعدد في مراكز القرار.

كما أظهر البحث أن المتغيرات الإقليمية والدولية جعلت العلاقة بين ليبيا وأفريقيا أكثر تعقيدًا، حيث أصـــبحت القارة الأفريقية مجالًا للتنافس الدولي، ومسرحًا لقضايا أمنية وسياسية واقتصادية متداخلة، الأمر الذي يفرض على ليبيا ضرورة إعادة بناء سياستها الخارجية تجاه أفريقيا وفق رؤية مؤسسية واضحة، تقوم على التوازن بين المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية.

ومن ثم، فإن تفعيل الدور الليبي في أفريقيا لا يتحقق بمجرد الاعتماد على الموقع الجغرافي أو الروابط التاريخية، بل يحتاج إلى سياسة خارجية مستقرة، وقرار سياسي موحد، ومؤسسات قادرة على إدارة العلاقات الأفريقية بصورة عملية ومنظمة، بما يعزز مكانة ليبيا الإقليمية ويحمي مصالحها الوطنية.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1. تُعد أفريقيا إحدى الدوائر المهمة في السـياسـة الخارجية الليبية، نظرًا لارتباطها المباشـر بالموقع الجغرافي الليبي وبقضـايا الأمن القومي، وخاصة في ما يتعلق بدول الجوار والساحل والصحراء.
2. تأثرت السياسـة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا بدرجة كبيرة بالتحولات الداخلية التي شـهدتها ليبيا بعد عام 2011، حيث أدى الانقسام السياسي وضعف المؤسسات إلى تراجع فاعلية الدور الليبي داخل القارة.
3. كشـفت الدراســة أن المتغيرات الإقليمية في أفريقيا، خاصــة عدم الاسـتقرار في دول السـاحل والصــحراء، والهجرة غير الشرعية، والجريمة العابرة للحدود، فرضت تحديات مباشرة على السياسة الخارجية الليبية.
4. أظهرت الدراسـة أن التنافس الدولي المتزايد في القارة الأفريقية جعل البيئة التي تتحرك فيها السـياسـة الخارجية الليبية أكثر تعقيدًا، مما يتطلب من ليبيا تبني سياسة متوازنة تحفظ مصالحها الوطنية.
5. تبين أن الاتحاد الأفريقي يمثل إطارًا مهمًا يمكن أن تسـتفيد منه ليبيا في تعزيز حضـورها الأفريقي، خاصـة في ملفات المصالحة الوطنية، والأمن الإقليمي، والتعاون مع دول الجوار.
6. توصل البحث إلى أن ضعف الاستراتيجية الأفريقية الواضحة يمثل أحد أبرز أسباب محدودية فاعلية السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا في المرحلة الراهنة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة وضع استراتيجية وطنية واضحة للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا، تحدد الأولويات والمصالح والأدوات وآليات التنفيذ، بدل الاعتماد على التحركات الظرفية أو ردود الأفعال.

2. العمل على توحيد القرار الخارجي الليبي، وتعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة المعنية بالسياسة الخارجية، والأمن، والهجرة، والاقتصاد، بما يضمن إدارة متكاملة للملف الأفريقي.
3. تفعيل الحضور الليبي داخل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية، من خلال الدبلوماسية النشطة والمشاركة الفاعلة في القضايا المرتبطة بالأمن والمصالحة والتنمية.
4. تعزيز التعاون مع دول الجوار الأفريقي، خاصة في ملفات أمن الحدود، والهجرة غير الشرعية، ومكافحة التهريب، مع ربط هذا التعاون ببرامج تنموية واقتصادية تخدم المناطق الحدودية.

المقترحات لدراسات مستقبلية

يقترح البحث إجراء دراسات مستقبلية في الموضوعات الآتية:

1. دور الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمة الليبية بعد عام 2011: دراسة تحليلية.
2. أثر الهجرة غير الشرعية من أفريقيا جنوب الصحراء على الأمن القومي الليبي.
3. العلاقات الليبية مع دول الساحل والصحراء وأثرها في استقرار الجنوب الليبي

هوامش البحث:

(1) محمد الدبار، تحليل السياسة الخارجية: الثوابت والمتغيرات، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2019، ص 1-2.

(2) محمد السيد سليم، التحليل العلمي للسياسة الخارجية: إطار نظري، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 40، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، أبريل 1992، ص 140-142.

(3) كاظم هاشم نعمة، إفريقيا في السياسة الدولية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 2003، ص 15-17.

(4) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 61-62.

(5) كمال سالم الشكري، أبعاد السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية، مجلة الأصالة، جامعة الأندلس، ليبيا، المجلد 1، العدد 6، 2023، ص 4-5.

(6) وليد علي إبراهيم بن سليمان، وأحمد حسين، السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: محددات وتحديات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص 531-533.

(7) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 313-321.

(8) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 100-102.

(9) وليد علي إبراهيم بن سليمان، وأحمد حسين، مرجع سابق، ص 1-14.

(10) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 101-102.

(11) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 1-147.

(12) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 313-325.

(13) جمعة عمر عامر المودي، المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 1-153.

(14) وليد علي إبراهيم بن سليمان، وأحمد حسين، مرجع سابق، ص 1-14.

(15) سليم ساسي طالب، مرجع سابق، ص 105-129.

(16) آدم بازكو، مفارقة أفرقة ليبيا بعد عام 2011: النفوذ المتزايد للحكومات الأفريقية جنوب الصحراء في ليبيا، ورقة بحثية رقم 49، يورومسكو، المعهد الأوروبي للمتوسط، 2023، ص 7-10.

(17) محمد الدبار، مرجع سابق، ص 1–2.

(18) إسلام أحمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد 9، 2017، ص 4–5.

(19) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 140–142.

(20) محمد الدبار، مرجع سابق، ص 2–3.

(21) محمد الدبار، مرجع سابق، ص 3.

(22) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 77–78.

(23) إسلام أحمد سليم العياصرة، مرجع سابق، ص 10–11.

(24) إسلام أحمد سليم العياصرة، مرجع سابق، ص 7.

(25) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 2–3.

(26) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 10.

(27) إسلام أحمد سليم العياصرة، مرجع سابق، ص 11.

(28)George Joffé and Emanuela Paoletti, Libya's Foreign Policy: Drivers and Objectives, Mediterranean Paper Series, The German Marshall Fund of the United States, October 2010, pp. 9-11.

(29) إسلام أحمد سليم العياصرة، مرجع سابق، ص 9–10.

(30) آدم بازكو، مرجع سابق، ص 17.

(31) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 313–315.

(32) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 46–47.

(33) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 20–21.

(34) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 318–320.

(35) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 100–102.

(36) آدم بازكو، مرجع سابق، ص 6–7.

(37) أوحيدة عبدالله أوحيدة نجم، التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء وانعكاساتها على الاستقرار في ليبيا، مجلة جامعة فزان العلمية، جامعة فزان، ليبيا، المجلد 5، العدد 1، 2026، ص 123–124.

(38) آدم بازكو، مرجع سابق، ص 17.

(39) أوحيدة عبدالله أوحيدة نجم، مرجع سابق، ص 124–125.

(40) أوحيدة عبدالله أوحيدة نجم، مرجع سابق، ص 138–139.

(41)International Organization for Migration, Migrant Report Round 57: Libya, March-April 2025, Displacement Tracking Matrix, IOM Libya, 2025, pp. 5-6.

(42) أوحيدة عبدالله أوحيدة نجم، مرجع سابق، ص 138.

(43)African Union Peace and Security Council, Report of the Chairperson of the Commission on the Situation in Libya, 291st Meeting, Addis Ababa, 26 August 2011, pp. 3-5.

(44) جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 2، 2014، ص 330–344.

(45) اعتدال محمد أحمد الأمين، الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي في ميزان التنافس الدولي، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، المجلد 8، العدد 32، يونيو 2025، ص 33–35.

(46) جميلة علاق، مرجع سابق، ص 337–341.

(47)George Joffé and Emanuela Paoletti, op. cit., pp. 16-18.

(48)United Nations High Commissioner for Refugees, Annual Results Report 2024: Libya, UNHCR, 2025, p. 4.

(49) اعتدال محمد أحمد الأمين، مرجع سابق، ص 34–35.

(50) اعتدال محمد أحمد الأمين، مرجع سابق، ص 35.

(51)International Organization for Migration, op. cit., pp. 5-6.

(52) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 100–102.

(53) سليم ساسي طالب، مرجع سابق، ص 118–121.

(54) أوحيدة عبدالله أوحيدة نجم، مرجع سابق، ص 138–139.

(55) آدم بازكو، مرجع سابق، ص 6–7.

(56)African Union Peace and Security Council, op. cit., pp. 3-5.

(57)United Nations High Commissioner for Refugees, op. cit., p. 4.

(58)United Nations Security Council, Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011), S/2024/914, United Nations, 13 December 2024, pp. 8-10.

(59) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 100–102.

(60)African Union Peace and Security Council, Communiqué from the 1291st Meeting of the Peace and Security Council Held on 24 July 2025 at the Heads of State and Government Level on Consideration of the Situation in Libya, African Union, Addis Ababa, 2025, paras. 1-5.

(61) سليم ساسي طالب، مرجع سابق، ص 118–121.

(62) آدم بازكو، مرجع سابق، ص 17.

(63)International Organization for Migration, op. cit., pp. 5-6.

(64)United Nations High Commissioner for Refugees, op. cit., p. 9.

(65) وليد علي إبراهيم بن سليمان، وأحمد حسين، مرجع سابق، ص 8–10.

(66) سليم ساسي طالب، مرجع سابق، ص 121–124.

(67)United Nations Security Council, op. cit., pp. 8-10.

(68)International Organization for Migration, op. cit., pp. 5-6.

(69) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 101–102.

(70) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 320–325.

(71) محمد الدبار، مرجع سابق، ص 2–3.

(72)African Union Peace and Security Council, op. cit., paras. 4-7.

(73)African Union, African Union High-Level Ad Hoc Committee Meeting on Libyan National Reconciliation, Addis Ababa, 14 February 2025, paras. 1-3.

(74) أوحيدة عبدالله أوحيدة نجم، مرجع سابق، ص 138–139.

(75) محمد رجب قدح، مرجع سابق، ص 77–78.

(76) كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص 321–325.

(77)United Nations High Commissioner for Refugees, op. cit., p. 4.